

جامعة عمار ثلجي الأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق



العنوان:

تسيير النفایات كآلية للحفاظ على البيئة في ظل المرسوم
61-24

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في قانون الأعمال

إشراف الأستاذة الدكتورة:

إعداد الطالبة:

- لكل عائشة

- دحماني صفية.

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة
الأستاذ الدكتور غريبي يحي	رئيسا
الأستاذة الدكتورة لكل عائشة	مشرفا
الأستاذ الدكتور بلي بولنوار	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2026

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ
وَعِزَّتِكَ أَعْلَى الْعِزَّةِ
وَجَلَّتْ عَنَّا أَسْفَلُهَا
وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

إِهْلَاءُ



أهداء



إلى أمي الحبيبة، التي كانت سندي وعوني،
وغمرتني بحبها ودعائها وتشجيعها، أهدي هذا
العمل المتواضع بكل حب وامتنان.

وإلى أبنائي الأعزاء، الذين كانوا مصدر سعادتي
ودافعي للاستمرار وتحقيق النجاح، أهدي ثمرة
جهدي هذه متمنية لهم حياة مليئة بالتوفيق
والإنجاز.

وإلى أساتذتي، الأفاضل، الذين أناروا طريق
العلم والمعرفة بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة،
أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام، وأهديهم
هذا العمل عرفاناً بفضلهم.

إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي وساهم
في إنجاز هذا العمل، أهدي هذا الجهد المتواضع.

محمد بدر الدين

زكرياء

طه سراج الدين



شکر و عرفان



شكر و عرفان

إلى الاستاذة المشرفة

لكحل عائشة

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان
على دعمكم المتواصل، وتوجيهاتكم القيمة،
وصبركم الجميل الذي كان له الأثر الكبير
في إنجاز هذا العمل. ♥

جزاكم الله كل خير



المقدمة

في العقود الأخيرة، ازداد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية بشكل ملحوظ. ويعود ذلك إلى التدهور البيئي المتزايد الناتج عن التصنيع والتوسع الحضري والنمو السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك. وقد أسهمت هذه العوامل بشكل مباشر في زيادة النفايات بجميع أنواعها، مما جعل إدارتها أحد أكبر التحديات البيئية والقانونية التي تواجه الدول الحديثة. لم تعد النفايات مجرد نتاج ثانوي للأنشطة البشرية، بل باتت تؤثر بشكل كبير على التوازن البيئي والصحة العامة واستدامة الموارد الطبيعية. وهذا يستلزم وضع آليات قانونية وتنظيمية دقيقة للتحكم الفعال في إنتاج النفايات وإدارتها.¹

في ضوء هذه التطورات، يرتبط مفهوم إدارة النفايات ارتباطاً وثيقاً بمبادئ التنمية المستدامة، التي تقوم على الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، تتبنى العديد من القوانين الحديثة نهجاً قانونياً شاملاً لا يقتصر على تنظيم التخلص من النفايات فحسب، بل يشمل أيضاً الوقاية والحد منها، وتشجيع فرزها واستعادتها وإعادة تدويرها، فضلاً عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وتُعد الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماماً متزايداً لحماية البيئة من خلال تطوير إطارها القانوني البيئي. شكّل القانون رقم 1-19 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها نقطة تحول في وضع الإطار القانوني الوطني لإدارة النفايات. إلا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن التحديات الجديدة المرتبطة بتزايد حجم النفايات القابلة لإعادة التدوير، دفعت المشرع الجزائري إلى سنّ تشريعات إضافية وأكثر تخصصاً. ويشمل ذلك المرسوم رقم 24-61 الصادر في 29 يناير 2024، والذي ينظم جمع النفايات القابلة لإعادة التدوير من قبل الأفراد. ويعكس هذا المرسوم رؤية عصرية تسعى إلى تنظيم هذا النشاط، ودمجه في الاقتصاد الرسمي، وتعزيز مساهمته في حماية البيئة.²

كما يعكس نهجاً تشريعياً جديداً لم يعد ينظر إلى النفايات كعبء بيئي، بل كمورد اقتصادي يمكن تقديره واستخدامه في إطار اقتصاد أخضر ودائري. وقد أصبحت النفايات القابلة لإعادة التدوير رصيماً بيئياً واقتصادياً، شريطة تنظيمها واستخدامها وفقاً لأطر قانونية فعّالة. يجعل هذا من إدارة النفايات أداة أساسية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. لا تكمن أهمية هذه المسألة في المرسوم رقم 24-61 الصادر مؤخراً فحسب، بل أيضاً في ارتباطها الوثيق بمجموعة واسعة من المجالات الأخرى، كحماية البيئة والصحة العامة والتنظيم الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. ويهدف هذا المرسوم إلى إضفاء الطابع الرسمي على نشاط كان يُمارس لسنوات طويلة في القطاع غير الرسمي، وتحويله إلى نشاط مشروع يخضع للرقابة القانونية والتنظيمية.³

تتمتع هذه الدراسة بأهمية أكاديمية وعملية استثنائية، إذ تُتيح تحليل التشريعات الجزائرية الحديثة المتعلقة بإدارة النفايات وفعاليتها في تحقيق أهدافها البيئية والتنموية. كما تُسهم في فهم أعمق لدور التشريعات الحديثة

¹ القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

² المرسوم التنفيذي رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

³ عبد القادر بن عيسى، حماية البيئة في التشريع الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2022، ص 45-52.

المقدمة

في تعزيز السياسة البيئية وترسيخ المبادئ البيئية الأساسية. حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، منها:

التركيز على الدور القانوني لإدارة النفايات في حماية البيئة. وكذلك تتناول هذه الدراسة الأحكام الجديدة للمرسوم التنفيذي رقم 24-61 في إطار السياسة البيئية الجزائرية، وتحلل الدراسة الآليات القانونية لجمع المواد القابلة لإعادة التدوير و توضح الدراسة دور النصوص القانونية في تعزيز الاقتصاد الأخضر، وتساهم في إثراء البحث الأكاديمي في مجال القانون البيئي الجزائري.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأساسية كتعريف المصطلحات الأساسية المتعلقة بالنفايات وإدارتها. ودراسة الإطار القانوني الذي وضعه المرسوم التنفيذي رقم 24-61 وكذلك تحليل أهداف المرسوم ونطاقه. دراسة اللوائح المنظمة لأنشطة إدارة النفايات بموجب التشريعات الجزائرية وتوضيح المسؤولية القانونية والعقوبات المترتبة على مخالفة التشريعات وكذلك تقييم فعالية المرسوم فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

ولم يكن اختيار موضوعنا عشوائيًا، بل استند إلى عدد من الأسباب الموضوعية والعلمية، منها:

الأهمية المتزايدة لإدارة النفايات في ضوء المشكلات البيئية الراهنة. دخول المرسوم التنفيذي رقم 24-61 حيز التنفيذ مؤخرًا، وما يترتب عليه من فرص عديدة للبحث القانوني. الرغبة في دراسة فعالية الإطار القانوني الجديد في حماية البيئة. التركيز على العلاقة بين التشريعات البيئية والتنمية المستدامة والأهمية العملية للموضوع نظرًا لتأثيره على الصحة العامة والاقتصاد و أيضًا قلة الدراسات القانونية المتخصصة حول هذا النص، نظرًا لحدوثه دخوله حيز التنفيذ.

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى نجح المرسوم التنفيذي رقم 24-61 في تكريس تسيير النفايات كآلية قانونية فعالة للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

حيث اعتمدت هذه الدراسة المنهجية التحليلية: تحليل النصوص القانونية والتنظيمية، ولا سيما المرسوم التنفيذي رقم 24-61. والمنهجية الوصفية: عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفايات وإدارتها وكذلك المنهجية القانونية المقارنة (حيثما ينطبق): تسليط الضوء على بعض المبادئ الحديثة للسياسة البيئية. مخطط الدراسة، فتم تنقسم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 24-61

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 24-61

الخاتمة والمقدمة

تندرج دراسة إدارة النفايات كآلية لحماية البيئة وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 24-61 ضمن نطاق القضايا القانونية الحديثة التي تعكس تطور التشريعات البيئية الجزائرية. كما أنها تمثل محاولة لفهم مدى قدرة الإطار القانوني الجديد على معالجة المشاكل البيئية الحالية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

والقانوني

لتسيير النفائات

في ظل المرسوم

61-24

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

- تُعدّ إدارة النفايات قضية قانونية وبيئية تكتسب أهمية متزايدة في التشريعات الحديثة لارتباطها الوثيق بحماية البيئة والصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن توسع المدن والمناطق الصناعية، إلى زيادة ملحوظة في إنتاج النفايات بجميع أنواعها. وهذا يستلزم وجود إطار قانوني دقيق لضمان تنظيم إنتاج النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها وفقاً لمعايير تحافظ على التوازن البيئي وتقلل من المخاطر المرتبطة بها. وفي هذا السياق، صدر المرسوم رقم 61-24 لتعزيز الإطار القانوني الجزائي لإدارة النفايات، حيث يُحدد الآليات التنظيمية ومعايير التنفيذ اللازمة لتحسين إدارة هذا القطاع الهام بما يتماشى مع متطلبات السياسة البيئية الوطنية. ويتطلب دراسة إدارة النفايات بموجب هذا المرسوم، في المقام الأول، فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفايات وأنواعها وأساليب إدارتها. ويشكل هذا الإطار المفاهيمي الأساس الضروري لفهم التشريع الجديد. من المهم أيضاً دراسة الإطار القانوني لهذا المجال، سواءً من خلال القوانين العامة أو الأحكام الخاصة بالمرسوم 61-24، لتسليط الضوء على دوره في تنظيم عمليات الإدارة وتحديد مسؤوليات وواجبات مختلف الجهات المعنية.

لذا يقدم هذا الفصل نظرة شاملة على الأسس المفاهيمية والقانونية لإدارة النفايات، ويشرح المفاهيم المهمة ذات الصلة، ويدرس الإطار القانوني والتنظيمي الذي وضعه المرسوم 61-24. وهذا يُتيح فهم طبيعة هذا التشريع وأبعاده العملية في سياق حماية البيئة وتحقيق إدارة مستدامة للنفايات.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتسيير النفايات وفق المرسوم

تُعدّ إدارة النفايات من أكبر التحديات القانونية والبيئية التي تواجه الدول في العصر الحديث. ويعود ذلك إلى تزايد حجم النفايات باستمرار نتيجة النمو السكاني، والتوسع الحضري، والتطور الصناعي، وتزايد الاستهلاك الفردي والجماعي. لم تعد النفايات مجرد نفايات مادية تُتخلص منها بالطريقة التقليدية، بل أصبحت قضية استراتيجية مرتبطة بالصحة العامة، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال الاسترداد وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام. وفي هذا السياق، تسعى العديد من

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

القوانين الحديثة، بما فيها التشريعات الجزائرية، إلى وضع إطار قانوني شامل يُنظّم إدارة النفايات ويُراقب العمليات المرتبطة بها، بدءًا من الإنتاج والفرز وصولاً إلى المعالجة النهائية أو إعادة التدوير.¹ وقد أولى البرلمان الجزائري أهمية خاصة لهذا المجال، فأصدر القانون رقم 01-19 بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2001، بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها. ويُعدّ هذا القانون مرجعاً أساسياً، إذ يُرسي المبادئ العامة لإدارة النفايات ويُحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية في هذا المجال. تركز هذه الأهداف بالدرجة الأولى على منع توليد النفايات، والحد من المخاطر المرتبطة بها، وتنظيم جمعها ونقلها، وتشجيع إعادة تدويرها، وضمان التخلص منها بطريقة صديقة للبيئة والصحة. ويمثل هذا القانون تعبيراً عملياً عن التزام الدولة الجزائرية بنهج قانوني حديث لإدارة البيئة.²

ولمزيد من تعزيز هذا الإطار القانوني، صدر المرسوم التنفيذي رقم 24-61 بتاريخ 29 يناير 2024. يُعرّف هذا المرسوم المواد القابلة لإعادة التدوير، ويضع إجراءات منح الإعفاءات الضريبية والحوافز للمشاركين في جمع هذه المواد. ويمثل خطوة تنظيمية جديدة، ويعكس تحولاً في السياسة البيئية الجزائرية: من مجرد التخلص من النفايات إلى نهج اقتصادي قائم على استعادة النفايات وإعادة دمجها في دورة الإنتاج، ما يحولها إلى مورد مفيد. ويعزز هذا النص دور الفرد في النظام البيئي من خلال توفير إطار قانوني واضح للتنفيذ المنظم والقانوني لأنشطة جمع النفايات. تكمن أهمية دراسة المفاهيم الأساسية لإدارة النفايات في كونها أساساً نظرياً ضرورياً لفهم الإطار القانوني الذي وضعت السلطة التشريعية. يستحيل فهم اللوائح المتعلقة بتراخيص جمع النفايات، والمواد القابلة لإعادة التدوير، والمزايا الضريبية، دون تحديد المصطلحات الأساسية المتعلقة بالنفايات نفسها، بما في ذلك تعريفها وأنواعها ومراحل معالجتها. يختلف التعريف القانوني للنفايات عن تعريفها المادي البسيط، ويشمل أي مادة أو منتج يتخلّى عنه مالكه، أو ينوي التخلي عنه، أو يُلزم بالتخلص منه وفقاً للتشريعات المعمول بها. علاوة على ذلك، فإن تصنيف النفايات إلى منزلية، وصناعية، وخاصة، ومخصصة، وقابلة لإعادة التدوير، يستلزم طرق معالجة مختلفة وجهات مسؤولة مختلفة.³

كذلك، لا يقتصر مفهوم إدارة النفايات على عملية الجمع فحسب، بل يشمل سلسلة من العمليات القانونية والإدارية والفنية المترابطة، مثل الفرز، والجمع، والنقل، والتخزين، والمعالجة، وإعادة التدوير، والاسترداد، أو التخلص النهائي. وهذا يعكس الطبيعة متعددة الأوجه لهذا القطاع، حيث يدمج الجوانب البيئية والاقتصادية والإدارية في سياسة عامة موحدة. إن فهم هذه المفاهيم يُتيح لنا استيعاب أسس المرسوم التنفيذي رقم 24-61، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز جمع المواد القابلة لإعادة التدوير كوسيلة للتنمية الاقتصادية المحلية وتوسيع نطاق فرص الأنشطة الفردية المنظمة.⁴

¹ شريف هنية، "التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص 112-113.

² القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001.

³ مجاجي منصور، "رخصة جمع النفايات في التشريع الجزائري: قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 24-61"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 2، 2024، ص 220-221.

⁴ حسنة براش، "تسيير النفايات في القانون الجزائري"، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2020، ص 35-37.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

وبناءً على ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة، إذ تُرسخ الإطار المفاهيمي والقانوني اللازم لدراسة الإطار القانوني لإدارة النفايات في الجزائر. ويتحقق ذلك من خلال تعريف النفايات، وتصنيفاتها المختلفة، ومفهوم إدارتها وفقاً للتشريعات السارية. وهذا بدوره يُتيح لنا فهم السياق القانوني والوظيفي للمرسوم التنفيذي رقم 61-24 وأهدافه في تعزيز الاقتصاد الدائري والسياسة البيئية.

المطلب الأول: تعريف النفايات وتصنيفها في المرسوم

اكتسبت قضية النفايات أهمية متزايدة في التشريعات البيئية الحديثة، وذلك لما تُثيره من إشكاليات معقدة تتعلق بحماية البيئة والصحة العامة من جهة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية من جهة أخرى. وقد أدى التطور الصناعي والتوسع العمراني والاستهلاك المتزايد باستمرار إلى ظهور أنواع جديدة من النفايات لم تعد تقتصر على النفايات المنزلية التقليدية، بل تشمل أيضاً النفايات الصناعية والطبية والخاصة والقابلة لإعادة التدوير. وقد استلزم ذلك اتخاذ تدابير قانونية دقيقة لتحديد مفهوم النفايات وتصنيفها القانوني بوضوح.¹

وفي هذا السياق، يُعد المرسوم التنفيذي رقم 61-24 جزءاً من الجهود التنظيمية الحديثة لإعادة تنظيم بعض جوانب إدارة النفايات، ولا سيما تصنيف المواد القابلة لإعادة التدوير. ويُعتبر هذا أحد الركائز الأساسية للسياسة البيئية الحديثة، التي تقوم على مبدأ الاقتصاد الدائري بدلاً من الاقتصاد الخطي التقليدي للإنتاج والاستهلاك والتخلص.²

ومن الناحية القانونية، فقد حدد المشرع الجزائري مفهوم النفايات تعريفاً واضحاً. بل إن مصطلح "النفايات" قد عُرِف بدقة في القانون رقم 01-19 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها. يُعرّف هذا القانون النفايات بأنها أي مادة أو منتج يتخلص منه المالك، أو ينوي التخلص منه، أو يُلزم بالتخلص منه. يُبين هذا التعريف أن معيار النفايات لا يستند إلى طبيعة المادة نفسها، بل إلى نية المالك أو التزامه القانوني بالتخلص منها، مما يُوسّع نطاقها القانوني بشكل كبير.³

كما يعكس هذا المفهوم نهجاً قانونياً حديثاً يتجاوز النظرة التقيدية للنفايات باعتبارها مجرد "نفايات"، ويعتبرها مورداً يُمكن إدارته ومعالجته وإعادة استخدامه. ويتمشى هذا مع التوجهات الدولية في مجال حماية البيئة، التي تنظر الآن إلى النفايات كمورد اقتصادي ثانوي يُمكن دمجها في دورة الإنتاج من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

وفيما يتعلق بتصنيف النفايات، فقد اعتمد المشرعون الجزائريون نهجاً متعدد الجوانب يُراعي نوع النفايات، ومصدرها، ومستوى خطورتها، وقابليتها لإعادة التدوير. بالإضافة إلى المواد القابلة لإعادة التدوير المحددة في المرسوم رقم 61-24، يُفرّق بين النفايات المنزلية والصناعية والخاصة والخطرة. يهدف هذا التصنيف إلى تبسيط إدارة النفايات وتحديد المسؤوليات القانونية للجهات المعنية.⁴

¹ شريف هنية، "التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص 112.

² مجاجي منصور، "رخصة جمع النفايات في التشريع الجزائري: قراءة في المرسوم التنفيذي 61-24"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 2، 2024، ص 220.

³ القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001.

⁴ حسنة براش، تسيير النفايات في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2020، ص 33.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

تُعدّ النفايات المنزلية أكثر أنواع النفايات شيوعاً، وهي ناتجة عن الأنشطة اليومية للأفراد في منازلهم. أما النفايات الصناعية، فترتبط بالأنشطة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، وتتميز عموماً بتركيبها المعقد، الذي قد يكون بعضه خطيراً. وتخضع النفايات الخاصة لإطار قانوني خاص نظراً لطبيعتها أو مصدرها، بينما تُعتبر النفايات الخطرة ضارة بشكل خاص بالصحة والبيئة لاحتوائها على مواد سامة أو قابلة للاشتعال أو مُعدية.¹

ومع تطور التشريعات البيئية في الجزائر، أصبحت فئة المواد القابلة لإعادة التدوير عنصراً أساسياً في السياسة البيئية الحديثة. لم يعد الهدف مجرد التخلص من النفايات، بل إعادة دمجها في الدورة الاقتصادية من خلال جمعها وفرزها ومعالجتها وإعادة تدويرها. يعزز المرسوم التنفيذي رقم ٢٤-٦١ هذا التوجه من خلال تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ووضع الإطار القانوني لاستخدامها، مما يضمن اعتبارها مورداً مشروعاً ومنظماً.²

كما يعكس إدراج مفهوم المواد القابلة لإعادة التدوير في الإطار القانوني لإدارة النفايات تحولاً جذرياً في التشريعات الجزائرية، حيث باتت تنظر إلى النفايات كأصل اقتصادي يُسهم في خلق فرص العمل، ودعم الشركات الناشئة، وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية. ويتمشى هذا مع أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.³

من منظور آخر، لا يقتصر تصنيف النفايات على أهميته النظرية فحسب، بل يترتب عليه أيضاً آثار قانونية مباشرة. وتتعلق هذه الآثار بتحديد الجهة المسؤولة عن إدارة النفايات، ونوع المعالجة الواجب تطبيقها، ومدى خضوع النفايات لنظام الترخيص أو الرقابة أو الرسوم البيئية. كما يؤثر التصنيف على تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية أو انتهاكات لوائح إدارة النفايات.⁴

لذا، يرتبط تحليل تعريف النفايات وتصنيفها وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 61-24 ارتباطاً وثيقاً بالإطار القانوني العام لإدارة النفايات في الجزائر. ولا يوجد هذا المرسوم بمعزل عن غيره، بل يستند إلى الأحكام العامة للقانون رقم 19-01، ويكملها بتنظيم فئة محددة من النفايات ذات آثار اقتصادية: النفايات القابلة لإعادة التدوير.⁵

وبالتالي، يتناول هذا القسم المفهوم القانوني للنفايات، وتصنيفاتها القانونية المختلفة، مع التركيز على الفئة التي أنشئت أو أُعيد هيكلتها في المرسوم رقم 61-24. والهدف هو فهم الإطار النظري للنظام القانوني الجزائري لإدارة النفايات، وتحديد تطبيقه العملي.

الفرع الأول: تعريف النفايات:

يُعدّ تعريف النفايات خطوة أساسية في وضع أي إطار قانوني لحماية البيئة وإدارة الموارد. ويُشكّل هذا التعريف أساساً لتحديد نطاق التشريعات المتعلقة بجمع النفايات ونقلها ومعالجتها واستعادتها والتخلص منها. فالنفايات ليست مجرد مواد مهمة أو غير مرغوب فيها، بل هي مفهوم قانوني متطور باستمرار، يرتبط

¹ شريف هنية، مرجع سابق، ص 114

² مجاجي منصور، مرجع سابق، ص 221.

³ الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 2030، تقرير بيئي، 2015.

⁴ حسنة براش، مرجع سابق، ص 38

⁵ القانون رقم 19-01، مرجع سابق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

بتطور الوعي البيئي الحديث. وقد تحوّل هذا الوعي من منطق الإزالة والتخلص إلى منطق الإدارة والاستعادة وإعادة دمج النفايات في الدورة الاقتصادية.¹

وفي هذا السياق، ركّز المشرّع الجزائري على وضع تعريف دقيق للنفايات ضمن الإطار القانوني الوطني، ولا سيما من خلال القانون رقم 01-19 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها. يُعرّف هذا القانون النفايات بأنها أي مادة أو منتج يتم التخلص منه أو يُراد التخلص منه أو يجب التخلص منه. ويعكس هذا التعريف الطبيعة القانونية الواسعة لمفهوم النفايات. لا يتعلق الأمر بطبيعة المادة نفسها، بل بوضعها القانوني الذي تكتسبه إما من خلال مالكتها أو بموجب نص قانوني.²

تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف القانوني يتماشى مع التوجهات الحديثة في القانون البيئي المقارن. لم تعد معايير تصنيف المادة كنفايات تعتمد فقط على قيمتها المادية، بل أيضاً على نية التخلص منها أو عدمها. وهذا ما يجعل مفهوم النفايات مرناً، ويسمح بتغيّره تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.³ كما ساهمت السوابق القضائية في توسيع هذا المفهوم. إذ يعتبر بعض الباحثين أي مادة تفقد قيمتها بالنسبة لمالكها في وقت معين، ولكن يمكن أن تكتسب قيمة جديدة من خلال إعادة التدوير أو الاستخلاص، نفايات. وهذا يعكس الطبيعة الدائرية الحالية لإدارة النفايات.⁴

من جهة أخرى، دفعت التطورات التشريعية في الجزائر، ولا سيما إصدار تشريعات حديثة مثل المرسوم التنفيذي رقم 24-61، إلى إعادة تقييم مفهوم النفايات من منظور وظيفي. أولي اهتمام خاص بالنفايات القابلة لإعادة التدوير باعتبارها فئة ذات قيمة اقتصادية يمكن استغلالها من خلال أنشطة منظمة. ويعكس هذا التوجه التحول في السياسة البيئية، من الحماية البيئية السلبية البحتة إلى دمج البعد الاقتصادي في إدارة النفايات.⁵

علاوة على ذلك، يرتبط تعريف النفايات ارتباطاً وثيقاً بمبدأ حماية البيئة، إذ يسعى المشرعون إلى التدخل قبل أن تتحول المواد إلى نفايات خطرة أو ضارة بالبيئة. وهم يشجعون منع النفايات من المصدر، بالإضافة إلى الفرز المبكر وإعادة الاستخدام. وهذا يعني أن مفهوم النفايات ليس ثابتاً، بل يرتبط بمراحل إدارتها المختلفة.⁶

من المهم الإشارة إلى أن النفايات تتخذ أشكالاً عديدة - صلبة، سائلة، وغازية - وتختلف أيضاً في مصدرها؛ على سبيل المثال، النفايات المنزلية، والصناعية، والزراعية، والطبية. هذا التنوع في الأنواع والمصادر يجعل تعريف النفايات معقداً، ويتطلب مراعاة جوانب قانونية وتقنية وبيئية متعددة.⁷

¹ عبد القادر فنيطس، "الإطار المفاهيمي للنفايات في القانون البيئي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، 2019، ص 55.

² القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001.

³ UNEP, Waste Management and Circular Economy Report, United Nations Environment Programme, 2020, p. 18

⁴ ناصر لباد، المدخل إلى القانون البيئي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2018، ص 92.

⁵ المرسوم التنفيذي رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

⁶ خالد شابي، "مبدأ الوقاية في القانون البيئي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2021، ص 134

⁷ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري البيئي، دار بلقيس، الجزائر، 2017، ص 210.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

في هذا السياق، يميز القانون البيئي الحديث بين مصطلح "النفايات" ومصطلح المواد القابلة لإعادة التدوير. فبعض المواد التي تُعتبر نفايات في سياق ما قد تصبح مواد خام ثانوية في سياق آخر، لا سيما في إطار الاقتصاد الدائري. ويستند هذا إلى إعادة إدخال النفايات في دورة الإنتاج بعد معالجتها.¹ علاوة على ذلك، ساهمت السوابق القضائية الإدارية والبيئية للعديد من الأنظمة القانونية المماثلة في توضيح مفهوم النفايات، حيث ربطت معيار النفايات بشكل أساسي بعنصر الإهمال، أو التخلص منها، أو الالتزام القانوني بالتخلص منها، وليس فقط بالخصائص الفيزيائية أو الكيميائية للمادة. يؤكد هذا على الطبيعة القانونية لهذا المفهوم.²

في الجزائر، لم يقتصر المشرع على تعريف عام للنفايات، بل طوّره في قوانين لاحقة، مُحددًا فئات مُعينة، ولا سيما النفايات القابلة لإعادة التدوير. ويعكس هذا نية المشرع الواضحة في تحويل النفايات إلى مورد اقتصادي، بدلاً من اعتبارها مجرد عبء بيئي.³

لذا يركز تعريف النفايات في التشريع الجزائري على ثلاثة أركان: الأول ذو طبيعة قانونية، ويتمثل في إرادة المالك أو التزامه القانوني بالتخلص من النفايات؛ والثاني بيئي، ويتعلق بحماية البيئة الطبيعية من التلوث؛ والثالث اقتصادي، ويتعلق بإمكانية إعادة استخدام النفايات في دورة الإنتاج. هذه الأركان الثلاثة مجتمعة تجعل مفهوم النفايات ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه.⁴ لذا، فإن تعريف النفايات ليس مجرد مسألة نظرية، بل هو خطوة ضرورية لفهم القوانين الأخرى المتعلقة بإدارة النفايات، ولا سيما المرسوم رقم 61-24، الذي يُركز على فئة مُحددة من النفايات الاقتصادية. وبالتالي، فإن تعريف النفايات شرط أساسي لفهم نطاق هذا المرسوم وآثاره القانونية.

الفرع الثاني: تصنيف النفايات حسب المرسوم التنفيذي رقم 61-24

تُعَدُّ إدارة النفايات مفهوماً محورياً في القانون البيئي الحديث. لم تعد النفايات تُنظر إليها كمجرد مواد تُتخلص منها، بل كموضوع لعملية قانونية وإدارية وتقنية شاملة تهدف إلى إدارة دورة حياتها من لحظة إنتاجها وحتى معالجتها النهائية أو إعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية. ويعكس هذا التحول تطوراً هاماً في السياسة البيئية، إذ ينتقل من منطق التخلص من النفايات إلى إدارة متكاملة قائمة على الوقاية والاستعادة وجمع الموارد.⁵

وفي السياق الجزائري، أولى المشرع اهتماماً خاصاً لإدارة النفايات، فكرّسها بشكل شامل لأول مرة في القانون رقم 19-01 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها. ويضع هذا القانون إطاراً عاماً يُحدد المبادئ الأساسية لهذه العملية، ويؤكد على ضرورة تنظيم جميع مراحل إدارة النفايات بما يضمن حماية البيئة والصحة العامة. يشير هذا الإطار إلى أن إدارة النفايات ليست مجرد عملية فنية، بل سياسة عامة شاملة تضم العديد من الجهات المعنية والمؤسسات.⁶

¹ European Commission, Circular Economy Action Plan, Brussels, 2020.

² Conseil d'État français, Jurisprudence environnementale relative aux déchets, 2016.

³ مجاجي منصور، "تطور مفهوم النفايات القابلة للاسترجاع في التشريع الجزائري"، مجلة الباحث، 2024، ص 223.

⁴ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 95.

⁵ Philippe Billet, Droit de l'environnement, Dalloz, Paris, 2020, p. 201.

⁶ القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

علاوة على ذلك، يُكَمِّل المرسوم التنفيذي رقم 61-24 هذا الإطار القانوني بالتركيز على جانب محدد من الإدارة: المواد القابلة لإعادة التدوير. فهو ينظم جمع وإعادة تدوير هذه المواد، ويسمح للأفراد بالمشاركة في جمعها ضمن إطار قانوني منظم. ويعكس هذا نية المشرع في دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في عملية الإدارة، بدلاً من اقتصرها على الجانب الإداري فقط.¹

قانونياً، تُعرَّف إدارة النفايات بأنها سلسلة من العمليات المترابطة التي تشمل جمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها ومعالجتها وإعادة تدويرها، والتخلص النهائي منها عند الضرورة. ويتم كل ذلك وفقاً للمعايير القانونية والتنظيمية المصممة للحد من الآثار السلبية على البيئة والصحة العامة. ويُبين هذا التعريف أن إدارة النفايات عملية متكاملة، وليست مرحلة معزولة.² ويتسم مفهوم إدارة النفايات في التشريع الجزائري بشموليته، إذ يجمع بين الأبعاد الوقائية والتصحيحية والاقتصادية. لا يقتصر الهدف على التخلص من النفايات فحسب، بل يشمل أيضاً إعادة دمجها في الدورة الاقتصادية من خلال إعادة التدوير والاستعادة وإعادة الاستخدام. ويتمشى هذا مع التوجه الحديث نحو الاقتصاد الدائري، الذي أصبح أحد الركائز الأساسية للسياسة البيئية المعاصرة.³

علاوة على ذلك، ترتبط إدارة النفايات ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الوقاية، وهو مبدأ أساسي في القانون البيئي. ويهدف هذا المبدأ إلى التدخل في المراحل المبكرة من توليد النفايات للحد من حجمها ومخاطرها، بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة بعد وقوع الضرر. وهذا ما يجعل إدارة النفايات عملية استباقية، وليست مجرد رد فعل.⁴ كما تتميز إدارة النفايات بمشاركة مختلف الجهات المعنية. فهي لا تقتصر على الإدارة العامة وحدها، بل تشمل أيضاً البلديات والمؤسسات الاقتصادية والشركات الخاصة، وحتى الأفراد، لا سيما في الأنشطة المتعلقة بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير، كما هو منصوص عليه في المرسوم الحكومي رقم ٢٤-٦١. يعكس هذا الطابع متعدد الأوجه الطبيعة التشاركية لإدارة النفايات.⁵

في هذا السياق، يمكن تقسيم إدارة النفايات إلى مراحل متتالية ومتداخلة: من الإنتاج، مروراً بالجمع والفرز والنقل والتخزين، وصولاً إلى المعالجة أو إعادة التدوير، وانتهاءً بالتخلص منها عندما يتعذر إعادة التدوير. وتخضع كل مرحلة من هذه المراحل لأنظمة قانونية وفنية محددة.⁶

يُعتبر الجمع من أهم مراحل إدارة النفايات، إذ يمثل نقطة انطلاق سلسلة القيمة بأكملها. في هذه المرحلة، تُجمع النفايات من مصدرها - سواء كان خاصاً أو صناعياً أو غير ذلك - وتُنقل إلى مرافق الفرز أو المعالجة. وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تؤثر بشكل مباشر على فعالية المراحل اللاحقة.⁷

يُعدّ الفرز خطوة أساسية في فصل النفايات وفقاً لنوعها وقابليتها لإعادة التدوير. ويتم التمييز بين النفايات العضوية، والنفايات القابلة لإعادة التدوير، والنفايات الخطرة. تُشكّل هذه الخطوة أساس استراتيجيات الاسترداد الناجحة، إذ تُتيح إعادة دمج المواد القابلة لإعادة التدوير في الدورة الاقتصادية.⁸

¹ المرسوم التنفيذي رقم 61-24 المؤرخ في 29 جانفي 2024.

² عبد القادر فنيطس، "تسيير النفايات في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 72.

³ OECD, Circular Economy Principles, Paris, 2022.

⁴ خالد شابي، "مبدأ الوقاية البيئية"، مجلة الحقوق، جامعة وهران، 2021، ص 142.

⁵ ناصر لباد، المدخل إلى القانون البيئي، دار هومة، 2018، ص 111.

⁶ حسينة براش، تسيير النفايات في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2020، ص 49.

⁷ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري البيئي، دار بلقيس، 2017، ص 225.

⁸ UNEP, Waste Segregation Guidelines, 2019.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

أما النقل والتخزين فهما إجراءان تقنيان وتنظيميان يضمنان النقل الآمن للنفايات في ظروف صديقة للبيئة والصحة، مع الالتزام باللوائح القانونية السارية لوسائل النقل والتخزين المؤقت.¹ تهدف المعالجة إلى تقليل حجم النفايات، والتخلص من المواد الخطرة، أو تحويل النفايات إلى مواد قابلة للاستخدام من خلال عمليات ميكانيكية أو بيولوجية أو كيميائية أو حرارية. وتُعدّ هذه الخطوة من بين أكثر الخطوات تطوراً من الناحية التكنولوجية.² في هذا السياق، يُعدّ الاسترداد أحد أهم المراحل الحديثة لإدارة النفايات. ويهدف إلى إعادة دمج النفايات في الدورة الاقتصادية من خلال إعادة الاستخدام، أو إعادة التدوير، أو استخلاص الطاقة. أولى المرسوم الحكومي رقم 61-24 أهمية خاصة لهذه المرحلة من خلال تشجيع جمع المواد القابلة لإعادة التدوير.³ تمثل مرحلة التخلص النهائي النقطة التي لا يمكن عندها استعادة النفايات أو إعادة تدويرها. في هذه المرحلة، يتم التخلص من النفايات بشكل قانوني وآمن، وفقاً للوائح للحد من الأضرار البيئية، على سبيل المثال، من خلال دفنها في مكبات النفايات أو حرقها بطريقة مراقبة.⁴

المطلب الثاني: مفهوم تسيير النفايات ومراحله حسب المرسوم

تُعدّ إدارة النفايات مفهوماً محورياً في القانون البيئي الحديث، إذ تُشكّل الإطار القانوني الذي يُنظّم معالجة النفايات في مختلف مراحلها، بدءاً من توليدها وصولاً إلى التخلص النهائي منها أو إعادة دمجها في الدورة الاقتصادية. وقد أصبح هذا المفهوم أساساً للسياسات البيئية الحديثة، التي لم تعد تُركّز فقط على منع النفايات، بل على إدارتها المتكاملة بهدف تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حدٍّ وتعظيم الفوائد.⁵ في الجزائر، تمّ ترسيخ مفهوم إدارة النفايات بوضوح في القانون رقم 19-1، الذي وضع الإطار العام لهذه العملية. ووجّهت التشريعات اللاحقة، ولا سيما المرسوم التنفيذي رقم 61-24، جزءاً كبيراً من السياسة البيئية نحو استعادة المواد القيّمة ودمجها في الأنشطة الاقتصادية المنظمة.⁶

الفرع الأول: مفهوم تسيير النفايات

من الناحية القانونية، تشير إدارة النفايات إلى سلسلة من العمليات المترابطة والمنظمة للتحكم في النفايات بدءاً من توليدها وحتى معالجتها أو التخلص منها. وهذا يحمي البيئة والصحة العامة ويقلل من المخاطر المرتبطة بها. وتشمل هذه الإدارة أنشطة متكاملة متنوعة، مثل الجمع والفرز والنقل والتخزين والمعالجة وإعادة التدوير والتخلص النهائي.⁷

في التشريع الجزائري، يتميز هذا المفهوم بشموليته. فهو لا يقتصر على مرحلة واحدة، بل يشكل إطاراً قانونياً وتقنياً متكاملًا يضمن استمرارية العمل العام والخاص في كل مرحلة من مراحل دورة حياة النفايات.

¹ European Environment Agency, Waste Transport Standards, 2021.

² Jean-Marc Fauré, Gestion des déchets, L.G.D.J, 2019, p. 167.

³ مجاجي منصور، “النفايات القابلة للاسترجاع”، مجلة الباحث، 2024، ص 232.

⁴ UNEP, Final Waste Disposal Methods Report, 2020.

⁵ Jean-Marc Fauré, Gestion des déchets, L.G.D.J, Paris, 2019, p. 150.

⁶ القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001.

⁷ عبد القادر فنيطس، “تسيير النفايات في التشريع الجزائري”، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 74.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

كما يعكس هذا المفهوم تحول المشرّع من النهج التقليدي الذي يركز على التخلص إلى نهج حديث ومتكامل قائم على الإدارة.¹

قانونياً، ترتبط إدارة النفايات ارتباطاً وثيقاً بالقانون رقم 1-19، الذي يؤكد على ضرورة تنظيم هذه العملية وفقاً لمبادئ أساسية. ومن أهم هذه المبادئ: منع النفايات، والحد منها، وإعادة التدوير، والرقابة الإدارية. هذا يعني أن إدارة النفايات ليست مجرد نشاط تقني، بل سياسة عامة تشمل جوانب قانونية واقتصادية وبيئية.²

علاوة على ذلك، أضاف المرسوم التنفيذي رقم 61-24 بُعداً جديداً لهذا المفهوم من خلال التركيز على النفايات القابلة لإعادة التدوير. فقد سمح للأفراد بجمع هذه المواد ضمن إطار قانوني منظم. ويعكس هذا دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في عملية الإدارة، ويحوّل النفايات إلى مورد اقتصادي محتمل.³ كما يقوم مفهوم إدارة النفايات على مبدأ المسؤولية المشتركة. فلا أحد يتحمل المسؤولية الكاملة عن النفايات؛ بل تتوزع المسؤولية بين المنتجين والمجتمعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والدولة، وفي بعض الحالات، حتى الأفراد. وهذا ما يجعل إدارة النفايات نظاماً تشاركياً يتطلب تنسيقاً مستمراً بين مختلف الجهات المعنية.⁴

من جهة أخرى، ترتبط إدارة النفايات بمبدأ منع النفايات، وهو مبدأ أساسي في القانون البيئي. ويسعى هذا المبدأ إلى الحد من إنتاج النفايات من المصدر، بدلاً من معالجتها بعد إنتاجها. ويعكس هذا تحولاً في الفلسفة القانونية نحو التدابير الوقائية بدلاً من التدابير العلاجية.⁵

يعكس هذا المفهوم أيضاً التحول نحو الاقتصاد الدائري، الذي يقوم على إعادة دمج النفايات في الدورة الاقتصادية من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والاسترداد، بدلاً من اعتبارها مجرد عبء بيئي. وهذا يؤكد أهمية المرسوم الحكومي رقم 61-24، الذي يشجع على استرداد المواد القيمة وإعادة استخدامها اقتصادياً.⁶

لذا، فإن إدارة النفايات في التشريعات الجزائرية معقدة، إذ تجمع بين الأبعاد القانونية والبيئية والاقتصادية بهدف تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مراحل تسيير النفايات

تتضمن إدارة النفايات عدة مراحل متتالية ومتداخلة، توفر إطاراً قانونياً وتقنياً للتحكم الشامل في النفايات، بدءاً من توليدها وحتى التخلص النهائي منها أو إعادة تدويرها. وتخضع كل مرحلة لأنظمة محددة تُنظّم تنفيذها والجهات المسؤولة عنها.⁷

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري البيئي، دار بلقيس، 2017، ص 228.

² ناصر لباد، المدخل إلى القانون البيئي، دار هومة، 2018، ص 115.

³ المرسوم التنفيذي رقم 61-24 المؤرخ في 29 جانفي 2024.

⁴ Philippe Billet, Droit de l'environnement, Dalloz, 2020, p. 210.

⁵ خالد شابي، "مبدأ الوقاية البيئية"، مجلة الحقوق، جامعة وهران، 2021، ص 145.

⁶ OECD, Circular Economy Report, 2022.

⁷ حسينة براش، تسيير النفايات في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2020، ص 52.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

المرحلة الأولى: توليد النفايات

تُعدّ هذه المرحلة نقطة انطلاق إدارة النفايات، إذ تتولد النفايات من خلال الأنشطة اليومية للأفراد أو من خلال العمليات الصناعية أو التجارية أو الزراعية. ويؤكد التشريع البيئي على أهمية هذه المرحلة من خلال اشتراط الحد من توليد النفايات من المصدر، واعتبار منعها أهم من معالجتها.¹

المرحلة الثانية: الجمع

في هذه المرحلة، تُجمع النفايات من مصدرها وتُنقل إلى نقاط تجميع مُخصصة. وتُعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، إذ تُحدد مدى فعالية مراحل الإدارة اللاحقة. علاوة على ذلك، يُسهم تنظيم هذه المرحلة في الحد من التلوث وتحسين الصحة العامة.²

المرحلة الثالثة: الفرز

في هذه المرحلة، تُفرز النفايات حسب نوعها، على سبيل المثال، إلى نفايات عضوية، ونفايات قابلة لإعادة التدوير، ونفايات خطرة. تُعدّ هذه المرحلة بالغة الأهمية لأنها تُتيح تحديد النفايات القابلة لإعادة التدوير، بما يتوافق مع متطلبات المرسوم الحكومي رقم 61-24، الذي يُشجع على استعادة هذا النوع من النفايات.³

المرحلة الرابعة: النقل والتخزين

في هذه المرحلة، تُنقل النفايات بأمان إلى مرافق المعالجة أو الاستعادة. وتُراعى اللوائح القانونية الخاصة بالنقل والتخزين المؤقت لتجنب أي آثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان.⁴

المرحلة الخامسة: المعالجة

هذه مرحلة تقنية أساسية يتم فيها تقليل حجم النفايات، أو تعديل تركيبها، أو إزالة مخاطرها من خلال عمليات ميكانيكية أو بيولوجية أو كيميائية أو حرارية. وتختلف طرق المعالجة باختلاف نوع النفايات وخصائصها.⁵

المرحلة السادسة: الاستعادة واستعادة الطاقة

¹ UNEP, Waste Prevention Strategies, 2019.

² محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 230.

³ UNEP, Waste Segregation Guidelines, 2020.

⁴ European Environment Agency, Waste Transport Rules, 2021.

⁵ Jean-Marc Faure, مرجع سابق، ص 158.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

تُعتبر هذه المرحلة من أهم التطورات في إدارة النفايات في الآونة الأخيرة. ففيها، تُعاد دمج النفايات في الدورة الاقتصادية من خلال إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو استعادة الطاقة منها. يُولي المرسوم التنفيذي رقم 61-24 أهمية بالغة لهذه المرحلة من خلال تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير.¹

المرحلة السابعة: التخلّص النهائي

تُبدأ هذه المرحلة عندما لا يكون بالإمكان إعادة تدوير النفايات أو استعادتها. ويتم التخلّص منها بشكل قانوني، بما يتوافق مع اللوائح البيئية، مع تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد، على سبيل المثال، من خلال دفنها في مكبات النفايات الصحية أو حرقها بطريقة مُحكمة.²

يكشف تحليل إدارة النفايات ومراحلها أنها لم تعد مجرد عملية تقنية، بل نظام قانوني شامل يتضمن سلسلة من المراحل المترابطة، ويسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. ويعزز المرسوم التنفيذي رقم 61-24 هذا النهج من خلال تسليط الضوء على المواد القابلة لإعادة التدوير كعامل اقتصادي رئيسي في نظام إدارة النفايات الحديث.

المطلب الثالث: المبادئ المعتمدة في المرسوم (الوقاية، الملوث يدفع...)

يُشكّل تطبيق المبادئ العامة في القانون البيئي حجر الزاوية في الإطار القانوني لإدارة النفايات. لم يعد هذا المجال خاضعاً لمعايير فنية أو تنظيمية جزئية فحسب، بل لمجموعة من المبادئ التوجيهية التي تُحدد فلسفة التشريع البيئي وتُوجه مساره العام. وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة، إذ تُشكّل أساس جميع النصوص القانونية والتنظيمية، بما في ذلك المرسوم التنفيذي رقم 61-24.³

وفي هذا السياق، يبرز مبدأ أن أساسيان في السياسة البيئية الجزائرية: مبدأ الحيطة ومبدأ "الملوث يدفع". وهما من أهم الأدوات القانونية لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. وقد تم ترسيخ هذين المبدأين في القانون رقم 19-01، ثم تعزيزهما وتطبيقهما بشكل غير مباشر في تشريعات لاحقة، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة المواد القابلة لإعادة التدوير.⁴

ويُوضّح المرسوم التنفيذي رقم 61-24 هذا النهج بشكل أكبر من خلال استحداث آليات تنظيمية تهدف إلى الحدّ من إنتاج النفايات وضمان المسؤولية الاقتصادية لمن يُنتجها أو يتخلّص منها. يعكس هذا تحولاً في السياسة البيئية من التدابير التفاعلية إلى الوقاية الاستباقية والردع الاقتصادي.⁵

¹ مجاجي منصور، "النفايات القابلة للاسترجاع"، مجلة الباحث، 2024، ص 235.

² UNEP, Final Waste Treatment Methods, 2020.

³ Michel Prieur, Droit de l'environnement, Dalloz, Paris, 2018, p. 220.

⁴ القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001.

⁵ المرسوم التنفيذي رقم 61-24 المؤرخ في 29 جانفي 2024.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

من الناحية القانونية، تُعتبر المبادئ البيئية معايير غير مباشرة، إلا أن تفسيرها وتطبيقها مُلزم. يستخدمها المشرعون لصياغة النصوص القانونية، ويعتمد عليها القضاة والسلطات عند تفسير وتطبيق اللوائح البيئية. وبذلك، تُشكل هذه المبادئ الإطار العام للنظام القانوني البيئي برمته.¹

لا تكمن أهمية التعامل مع هذه المبادئ في بُعدها النظري فحسب، بل في تطبيقها العملي أيضاً. فهي تؤثر بشكل مباشر على تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير وتحديد المسؤوليات القانونية والمالية للجهات المعنية، لا سيما في إطار المرسوم الحكومي رقم 61-24، الذي يُشجع المشاركة العامة في عملية جمع النفايات وإعادة تدويرها.²

تُجسد هذه المبادئ تطوراً هاماً في فلسفة القانون البيئي. فلم يعد الهدف مجرد تنظيم النفايات، بل منع توليدها من الأساس وتقليل آثارها إلى أدنى حد من خلال محاسبة المتسببين في التلوث أو منتجي النفايات، وبالتالي تحقيق شكل من أشكال العدالة البيئية والاقتصادية.³

الفرع الأول: مبدأ الوقاية في مجال تسيير النفايات

يُعدّ مبدأ الحيطة أحد المبادئ الأساسية للقانون البيئي الحديث. وهو يقوم على فكرة محورية مفادها أنه من الأجدى، قانونياً وبيئياً، منع الضرر البيئي بدلاً من معالجته بعد وقوعه. ويمثل هذا المبدأ تحولاً جذرياً في التشريعات البيئية، إذ ينتقل من نهج رد الفعل إلى نهج استباقي في التدخل القانوني.⁴

في الجزائر، يُكرّس مبدأ الحيطة صراحةً في القانون رقم 19-1. وينص هذا القانون على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من إنتاج النفايات من المصدر، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة، وإدخال تقنيات الإنتاج النظيف التي تقلل النفايات إلى أدنى حد. وبالتالي، فإن الوقاية ليست مسألة ثانوية، بل هي التزام قانوني على جميع الأطراف المعنية.⁵

علاوة على ذلك، يُعزز المرسوم التنفيذي رقم 61-24 هذا المبدأ بشكل غير مباشر من خلال لوائحه المتعلقة بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير. يهدف هذا النظام إلى الحد من إنتاج النفايات وتعزيز إعادة استخدام المواد ضمن الدورة الاقتصادية، مما يخفف العبء على مكبات النفايات ومحطات المعالجة.⁶ يتميز مبدأ منع النفايات بنهجه الاستباقي، إذ يركز على المرحلة التي تسبق إنتاج النفايات أو مراحلها الأولية، وذلك من خلال تدابير مثل فرز النفايات من المصدر، والحد من الاستهلاك المفرط، واستخدام تقنيات إنتاج صديقة للبيئة. ولذلك، فهو مبدأ وقائي بامتياز، وليس علاجياً.⁷

يرتبط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية المستدامة، إذ يسعى إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي وضمان عدم تأثر احتياجات الأجيال القادمة. وهذا ما يجعل منع النفايات أداة أساسية لحماية الموارد الطبيعية.⁸

عملياً، يتطلب مبدأ منع النفايات من الشركات تبني تقنيات إنتاج نظيفة تقلل من النفايات. كما يلزم المجتمعات المحلية بتنظيم عمليات الجمع والفرز بطريقة تقلل من التلوث، ويشجع الأفراد على المساهمة في الحد من

¹ Philippe Billet, Droit de l'environnement, 2020, p. 215.

² مجاجي منصور، "النفايات القابلة للاسترجاع"، مجلة الباحث، 2024، ص 238.

³ OECD, Environmental Policy Principles, Paris, 2021.

⁴ خالد شابي، "مبدأ الوقاية البيئية"، مجلة الحقوق، جامعة وهران، 2021، ص 148.

⁵ القانون 19-01، مرجع سابق.

⁶ المرسوم 61-24، مرجع سابق.

⁷ UNEP, Waste Prevention Report, 2019.

⁸ United Nations, Sustainable Development Goals, 2015.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

إنتاج النفايات من خلال الاستهلاك المسؤول.¹ وبالتالي، فإن مبدأ الوقاية ليس مجرد توجيه عام، بل هو إطار قانوني يوجه السياسة البيئية العامة ويهدف إلى تقليل الأعباء البيئية والاقتصادية لإدارة ما بعد النفايات.

الفرع الثاني: مبدأ الملوث يدفع في التشريع البيئي الجزائري

يُعدّ مبدأ "الملوث يدفع" من أهم المبادئ الاقتصادية والقانونية في المجال البيئي. ويقوم هذا المبدأ على أساس أن أي شخص طبيعي أو اعتباري يتسبب في التلوث أو يُنتج النفايات يجب أن يتحمل تكاليف إزالة ذلك التلوث أو النفايات. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق العدالة البيئية من خلال تحميل الملوث المسؤولية، بدلاً من المجتمع ككل.² في الجزائر، يُكرّس هذا المبدأ في القانون رقم 1-19، الذي يُحدد مسؤولية منتجي النفايات عن إدارتها ومعالجتها، إما بشكل مباشر أو من خلال المشاركة في تمويل تدابير الإدارة التي تنفذها السلطات المحلية أو الهيئات العامة المختصة.³ وتوضح اللائحة رقم 61-24 التطبيق العملي لهذا المبدأ من خلال تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن إطار اقتصادي مُهيكل. ويتحمل كل طرف معني مسؤولية النفايات التي يجمعها أو يستخدمها، بما في ذلك الامتثال للمتطلبات القانونية والضريبة ذات الصلة.⁴ كما يهدف هذا المبدأ إلى دمج البُعد الاقتصادي في السياسة البيئية من خلال تحميل الملوث التكاليف الاقتصادية للتلوث والنفايات. يشجع هذا على الحد من إنتاج النفايات المفرطة واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملاءمة للبيئة.⁵ من الناحية القانونية، يجمع مبدأ "الملوث يدفع" بين جوانب الردع والوقاية. فمن جهة، يهدف إلى تثبيط بعض السلوكيات، إذ يهدف إلى الحد من التلوث بفرض تكاليف إضافية على الملوثين، وفي الوقت نفسه يشجع على السلوكيات الصديقة للبيئة التي تقلل من إنتاج النفايات.⁶

ويُعتبر هذا المبدأ أيضاً من أهم أدوات الاقتصاد البيئي، حيث يسمح بدمج التكاليف البيئية في تكاليف الإنتاج، مما يُحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.⁷ عملياً، يُلزم هذا المبدأ الشركات بتحمل تكاليف معالجة النفايات الناتجة عن أنشطتها. كما يُشجع على تطوير آليات التمويل البيئي، مثل الضرائب والرسوم البيئية على الانبعاثات ذات الصلة بالبيئة، والتي تُسهم في تمويل تدابير حماية البيئة.⁸ لذلك، فإن مبدأ "الملوث يدفع" ليس مجرد قاعدة قانونية، بل هو أيضاً أداة اقتصادية وتنظيمية للتوزيع العادل للأعباء البيئية بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية.

يُظهر تحليل المبادئ المنصوص عليها في المرسوم رقم 61-24 أن السياسة البيئية الجزائرية تستند إلى فلسفة قانونية حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ الحيطة لمنع توليد النفايات، ومبدأ "الملوث يدفع" لمحاسبة الملوثين. كما يُوفر هذان المبدأان إطاراً لعمليات إدارة النفايات المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بالنفايات القابلة لإعادة التدوير.

المبحث الثاني: الإطار القانوني الذي جاء به المرسوم 61-24

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري البيئي، 2017، ص 235.

² Philippe Billet, Principe pollueur-payeur, Dalloz, 2018.

³ القانون 19-01، مرجع سابق.

⁴ المرسوم 61-24، مرجع سابق.

⁵ OECD, Green Economy Tools, 2022.

⁶ Michel Prieur, مرجع سابق، ص 225.

⁷ European Commission, Environmental Economics Report, 2020.

⁸ ناصر لباد، المدخل إلى القانون البيئي، دار هومة، 2018، ص 120.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

يُعدّ المرسوم التنفيذي رقم 61-24، الصادر بتاريخ 29 يناير 2024، من أحدث القوانين التي تعكس تطور التشريعات الجزائرية في مجال إدارة النفايات، لا سيما فيما يتعلق بالمواد القابلة لإعادة التدوير. ويأتي هذا المرسوم ضمن التغييرات السريعة التي يشهدها القانون البيئي، والذي لم يعد يقتصر هدفه على الحد من الأضرار البيئية فحسب، بل يشمل الآن دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في النظام البيئي. ويتحقق ذلك من خلال تشجيع استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير وتحويلها إلى مورد اقتصادي مشروع.¹

ويُكمل هذا المرسوم الإطار القانوني العام للقانون رقم 19-01 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها. كما يُنظّم بعض الجوانب العملية لجمع المواد القابلة لإعادة التدوير، ويُحدّد المستفيدين من الحوافز القانونية والضريبية، ويضع شروطاً قانونية واضحة لتطوير هذا النشاط. يعكس هذا التحول في السلطة التشريعية، إذ ينتقل من التنظيم العام إلى التصنيف القانوني الدقيق لأنشطة بيئية محددة ذات بُعد اقتصادي.² ومن الناحية القانونية، يُعدّ المرسوم التنفيذي رقم 61-24 نصاً تنفيذياً يهدف إلى تطبيق بعض المبادئ العامة للقانون رقم 19-01، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة التدوير، والحد من النفايات، وتعزيز الاقتصاد الدائري. وبهذا، يُرسي المرسوم صلةً بين المبادئ العامة وتطبيق التدابير في مجال إدارة النفايات.³

كما يؤكد هذا المرسوم التزام الدولة الجزائرية بتعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع الأنشطة الفردية والجماعية في جمع المواد القابلة لإعادة التدوير، ومنح حوافز ضريبية وإدارية للعاملين في هذا القطاع. يُسهم هذا في خلق فرص اقتصادية جديدة، والحد من البطالة، وتوسيع نطاق الاستثمارات البيئية.⁴

تجدر الإشارة إلى أن المرسوم 61-24 لم يُصاغ بمعزل عن التوجهات الدولية المعاصرة، بل يتماشى مع السياسات البيئية العالمية التي تُشجع على تقليل النفايات في مكبات القمامة، وتُعزز إعادة التدوير، وتزيد من استخدام المواد الخام الثانوية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي.⁵ كما يعكس هذا الإطار القانوني الجديد تحولاً نوعياً في مفهوم السياسة البيئية، حيث لم تعد الدولة وحدها مسؤولة عن إدارة النفايات. بل أصبح الأفراد والجهات الاقتصادية شركاء أساسيين في تنفيذ السياسة البيئية ضمن إطار تنظيمي يخضع للرقابة القانونية.⁶

علاوة على ذلك، يُعدّ تحليل الإطار القانوني للمرسوم 61-24 بالغ الأهمية، إذ يُتيح لنا فهم طبيعة اللوائح الجديدة المُدخلة، سواء فيما يتعلق بشروط جمع المواد القابلة لإعادة التدوير، أو الامتيازات الممنوحة، أو آليات الإشراف والرقابة الإدارية. تُبين هذه الدراسة أيضاً مدى إسهام هذا المرسوم في تطوير القانون البيئي الجزائري.⁷

¹ Samir Bensaad, Le droit algérien de l'environnement et ses réformes récentes, Éditions Kasbah, Alger, 2024, p. 188.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 61-24 المؤرخ في 29 جانفي 2024.

³ Farid Benyelles, "L'encadrement réglementaire des déchets recyclables en Algérie", Revue algérienne des politiques publiques, vol. 12, 2024, p. 54.

⁴ Banque mondiale, Green Growth and Circular Economy in North Africa, Washington, 2023.

⁵ International Solid Waste Association (ISWA), Global Waste Management Outlook, 2023.

⁶ Nadia Zerrouki, "La gouvernance environnementale en Algérie", Revue de droit administratif, Université Constantine 1, 2024, p97 .

⁷ Abdelhak Lamari, La valorisation économique des déchets dans le droit comparé, OPU, Alger, 2023, p142 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

علاوة على ذلك، يُعتبر هذا المرسوم تطبيقاً عملياً للمبادئ البيئية الحديثة، كإعادة التدوير، والاقتصاد الدائري، والمسؤولية البيئية. ويعكس هذا تطوراً تدريجياً للتشريعات الجزائرية نحو نهج أكثر تكاملاً بين القانون والأعمال والبيئة.¹

من الناحية التنظيمية، يحمل هذا المرسوم عدة آثار قانونية هامة، منها: تعريف المواد القابلة لإعادة التدوير.

تحديد شروط جمعها.

تحديد المستفيدين.

إخضاع أنشطة الجمع للرقابة القانونية والإدارية؛ دمج النشاط في النظام الاقتصادي الرسمي.² لا تكمن أهمية هذا النص في مضمونه التنظيمي فحسب، بل أيضاً في كونه يعكس رغبة الدولة الجزائرية في الانتقال من سياسة بيئية تقليدية قائمة على المعالجة والتخلص إلى سياسة بيئية حديثة قائمة على الوقاية والتحسين والاستثمار.³

المطلب الأول: أهداف ومجال تطبيق المرسوم

يُعدّ تحديد أهداف ونطاق النصوص القانونية أمراً أساسياً لفهم فلسفة المشرع وحدود اللوائح المقصودة. فبدون تحليل الأهداف وتحديد النطاق الموضوعي والذاتي، يستحيل فهم محتوى أي نص قانوني. وفي هذا السياق، يكتسب المرسوم التنفيذي رقم 61-24 الصادر في 29 يناير/كانون الثاني 2024 أهمية خاصة، إذ يُمثل نصاً قانونياً سارياً يُنظم جانباً مُحددًا من إدارة النفايات: تنظيم جمع وإعادة تدوير المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن إطار قانوني رسمي.⁴

وقد صدر هذا المرسوم في سياق وطني ودولي يتسم بتفاقم المشكلات البيئية نتيجة لزيادة كميات النفايات، وارتفاع تكاليف معالجتها، والحاجة الملحة لدمج النفايات في استراتيجيات الاقتصاد الدائري. ومن شأن هذا الدمج أن يُتيح تحويل جزء كبير من النفايات من مصدر للتلوث إلى مورد اقتصادي قابل للاستخدام. لذا، لا يُعدّ هذا النص مجرد إجراء تنظيمي تقني، بل هو جزء من سياسة تشريعية وطنية تهدف إلى تحديث إدارة النفايات بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.⁵

ويعكس هذا المرسوم تحوّل الدولة الجزائرية نحو تطوير تشريعاتها البيئية، إذ ينتقل من أساليب معالجة النفايات التقليدية إلى نهج أكثر تقدماً قائم على الوقاية وإعادة التدوير والاسترداد ودمج الجهات الفاعلة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. ويُظهر هذا التحوّل أن السلطة التشريعية تنظر الآن إلى النفايات كمورد قابل للاستخدام، وليس مجرد مشكلة بيئية يجب القضاء عليها.⁶

كما يهدف المرسوم إلى تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير، والذي كان لسنوات عديدة غير منظم أو غير رسمي، مما أدى إلى صعوبات قانونية ومخاطر صحية واختلالات اقتصادية. ولذلك، فإن أحد أهم

¹ European Bank for Reconstruction and Development, Circular Economy Legal Frameworks, London, 2022.

² المرسوم التنفيذي رقم 61-24، مرجع سابق.

³ Karim Aït Amar, "Transition environnementale et droit économique en Algérie", مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تيزي وزو، 2024، ص 201.

⁴ Djamila Mansouri, L'évolution du droit environnemental algérien, ENAG, Alger, 2024, p. 201.

⁵ United Nations Environment Programme, Global Circular Waste Outlook, 2024.

⁶ القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

جوانب هذا النص هو إخضاع هذا النشاط لإطار قانوني يُحدد شروط ممارسته، وحقوق والتزامات المعنيين به، وآليات مراقبته.¹

علاوة على ذلك، لا تقتصر أهمية المرسوم على الجانب البيئي فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المرسوم إلى تشجيع الاستثمارات الصغيرة ذات الصلة بالبيئة، وخلق فرص عمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية لشرائح واسعة من السكان الذين كانوا يعملون سابقاً في القطاع غير الرسمي. كما يُسهم في توسيع نطاق الاقتصاد الأخضر وتعزيز مساهمة المواد الخام الثانوية في الدورة الاقتصادية الوطنية.² تجدر الإشارة إلى أن المشرع قد اعتمد في هذا النص نهجاً قانونياً متخصصاً، إذ لم يضع لائحة عامة لجميع أنواع النفايات، بل ركّز على فئة محددة: النفايات القابلة لإعادة التدوير. ويستهدف النص بالدرجة الأولى العاملين في مجال جمع النفايات. ويتيح هذا التحديد تنفيذاً ومراقبة أكثر فعالية، ويعكس تطوراً نوعياً في التشريعات البيئية الجزائرية.³

كما يتضمن هذا المرسوم التطبيق العملي لعدد من المبادئ الأساسية للقانون البيئي، ولا سيما منع النفايات، وإعادة التدوير، والاقتصاد الدائري. ويهدف إلى تقليل كمية النفايات المخصصة للتخلص النهائي، وتعزيز إعادة دمجها في دورات الإنتاج والاستهلاك.⁴

ويكتسب نطاق المرسوم أهمية خاصة، إذ يُحدد بدقة الفئة المستهدفة، والمواد المعنية، ونوع النشاط الخاضع للتنظيم. وهذا يتجنب التداخل مع الأحكام المتعلقة بالنفايات الخطرة أو الطبية أو الصناعية، والتي تخضع لتشريعات محددة. ولذلك، فإن النص متخصص للغاية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية التنظيمية.⁵

الفرع الأول: أهداف المرسوم التنفيذي رقم 61-24

يسعى المرسوم التنفيذي رقم 61-24 إلى تحقيق عدد من الأهداف المتكاملة، التي تجمع بين الأبعاد القانونية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يجعله وثيقة تنظيمية استراتيجية ضمن الإطار البيئي الجزائري. ومن بين أهدافه الرئيسية تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن إطار قانوني رسمي يُمكن من الرقابة القانونية والإدارية، ويحد من الممارسات التعسفية السائدة في هذا القطاع.⁶

كما يهدف المرسوم إلى دمج الجهات الفاعلة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وتمكينها من العمل بشكل قانوني، وبالتالي ضمان استقرارها المهني والاجتماعي، والحد من استبعادها الاقتصادي. ويُعتبر هذا الهدف أحد أهم الأبعاد الاجتماعية للمرسوم.⁷

وتشمل الأهداف الرئيسية الأخرى تشجيع استخلاص المواد القابلة لإعادة التدوير من النفايات، وتحويلها إلى موارد مجدية اقتصادياً للاستخدام الصناعي أو التجاري. وهذا يُقلل الاعتماد على المواد الخام التقليدية، ويُعزز الصناعة التحويلية، ويوسع نطاق الاقتصاد الأخضر.⁸

¹ African Development Institute, Circular Economy in Emerging Legal Systems, 2023.

² Yacine Ferhati, "La modernisation de la gouvernance environnementale en Algérie", Revue juridique maghrébine, 2024, p. 117.

³ Samia Kherfi, Déchets et économie verte en Algérie, دار هومة، الجزائر، 2023، ص 188.

⁴ World Bank, Environmental Legal Reform in North Africa, 2023.

⁵ Djamila Mansouri، مرجع سابق، ص 208.

⁶ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 61-24، 2024.

⁷ Yacine Ferhati، مرجع سابق، ص 122.

⁸ International Labour Organization, Informal Sector Environmental Integration, Geneva, 2023.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

كما يهدف المرسوم إلى خفض كمية النفايات التي تُدفن في مكبات النفايات أو تُحرق في المحارق، وذلك من خلال تشجيع جمعها وفرزها وإعادة تدويرها. يُسهم هذا في تحسين التوازن البيئي الوطني والحد من التلوث.¹

ومن منظور سياسات التنمية، يُسهم هذا النص في خلق فرص عمل جديدة في مجالات الجمع والنقل والفرز وإعادة التدوير، مما يُضفي عليه بُعدًا اقتصاديًا واضحًا يتجاوز الإطار البيئي البحت.² ويُعتبر هذا النظام أيضًا أداةً لتطبيق المبادئ البيئية الحديثة، ولا سيما التنمية المستدامة، من خلال إرساء توازن بين حماية البيئة والاستخدام الاقتصادي للمواد الخام الثانوية.³ وبالتالي، لا تقتصر أهداف هذا النظام على تنظيم نشاط مُحدد، بل تهدف إلى وضع نموذج جديد لإدارة النفايات قائم على الاستدامة والكفاءة الاقتصادية وحماية البيئة.

الفرع الثاني: مجال تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 61-24

يتميز المرسوم التنفيذي رقم 61-24 بنطاقه المتخصص، الذي يركز بالدرجة الأولى على تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير من قبل الأفراد ضمن إطار قانوني دقيق.⁴

ويشمل هذا النطاق، من الناحية النظرية، النفايات أو المواد التي يمكن جمعها وإعادة استخدامها أو تدويرها أو استعادتها اقتصاديًا، مثل البلاستيك والورق والمعادن والزجاج وغيرها من المواد الخام الثانوية. ولذلك، يعتمد المرسوم معيار القيمة الاقتصادية لتحديد نطاقه.⁵

أما من الناحية العملية، فيُوجه النص بالدرجة الأولى إلى الأفراد الذين يجمعون هذه المواد، سواء بشكل فردي أو من خلال منظمات معترف بها قانونًا. وهذا يُسهّل اندماجهم في الاقتصاد الرسمي ويُخضعهم للرقابة القانونية.⁶

كما يشمل النطاق العمليات المختلفة المرتبطة بأنشطة الجمع، مثل الجمع والفرز والنقل والتخزين المؤقت وتسليم المواد المجمعة إلى السلطات المختصة أو المؤسسات المعتمدة. لذا، لا يقتصر النص على الاعتراف بالنشاط فحسب، بل ينظم سلسلة القيمة بأكملها.⁷

كما يحدد المرسوم الالتزامات القانونية للمستخدمين، مثل الامتثال لمعايير السلامة، ولوائح النظافة، والقواعد البيئية والإدارية، مما يضمن تحقيق الأهداف البيئية المنصوص عليها في النص.⁸

مع ذلك، لا يشمل نطاقه النفايات الخطرة أو الطبية أو الصناعية الخاصة، والتي تخضع، نظرًا لطبيعتها الخاصة، لأنظمة مختلفة. وهذا يعكس الطبيعة المتخصصة للمرسوم.⁹ علاوة على ذلك، يسري النص في

¹ ، مرجع سابق، ص 194 Samia Kherfi.

² OECD, Green Entrepreneurship and Waste Recovery, Paris, 2024.

³ UNEP ، مرجع سابق.

⁴ African Development Institute ، مرجع سابق.

⁵ المرسوم التنفيذي رقم 61-24، مرجع سابق.

⁶ Samia Kherfi ، مرجع سابق، ص 199.

⁷ Yacine Ferhati ، مرجع سابق، ص 129.

⁸ World Bank ، مرجع سابق.

⁹ Djamil Mansouri ، مرجع سابق، ص 215.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

جميع أنحاء البلاد، مما يضمن توحيد التشريعات المطبقة على هذا النشاط في جميع المحافظات، مع منح السلطات المحلية صلاحية تطبيق الأنظمة العملية والإشراف¹. وبالتالي يعكس نطاق المرسوم توجهاً نحو التخصص والدقة في التشريعات، ويسمح بتنظيم قطاع محدد ذي أهمية بيئية واقتصادية كبيرة دون توسع غير منضبط في النطاق التنظيمي. وبناءً على ذلك، يعكس نطاق المرسوم توجهاً نحو التخصص والدقة في التشريعات، ويسمح بتنظيم قطاع محدد ذي أهمية بيئية واقتصادية كبيرة دون توسع غير منضبط في النطاق التنظيمي. مع ذلك، يعكس نطاق المرسوم توجهاً نحو التخصص والدقة في التشريعات، مما يسمح بتنظيم قطاع محدد ذي أهمية بيئية واقتصادية بالغة دون توسع غير منضبط للإطار التنظيمي. يُظهر تحليل أهداف ونطاق المرسوم التنفيذي رقم 61-24 أنه يُمثل خطوة هامة نحو تطوير الإطار القانوني الجزائري لإدارة النفايات. فهو يُنظم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير وفقاً لرؤية قائمة على حماية البيئة والتنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وذلك في إطار التخصص القانوني والكفاءة التنظيمية.

المطلب الثاني: تنظيم نشاطات تسيير النفايات

نظراً للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تفرضها النفايات، يُعدّ تنظيم إدارة النفايات ركيزة أساسية في السياسة البيئية الحديثة. لم تعد مشكلة النفايات تقتصر على التخلص من نفايات الأنشطة البشرية، بل تطورت إلى إطار قانوني وتنظيمي شامل، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية البيئة، والحفاظ على الصحة العامة، وتحقيق التنمية المستدامة².

وقد استدعى التزايد المستمر في إنتاج النفايات، الناتج عن التوسع العمراني، والتطور الصناعي، وتزايد الاستهلاك، اعتماد تشريعات دقيقة لتنظيم مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفايات: من الجمع والنقل والفرز والمعالجة إلى إعادة التدوير والتخلص النهائي³.

في الجزائر، يوفر القانون رقم 19-1 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها الإطار القانوني العام الذي يرسخ المبادئ الأساسية في هذا المجال. وقد أبرزت الأحداث البيئية والاقتصادية الأخيرة الحاجة إلى نصوص قانونية أكثر تخصصاً، كما يتضح في المرسوم التنفيذي رقم 61-24. صدر هذا المرسوم لدمج جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن إطار قانوني حديث⁴.

ويعكس هذا المرسوم تطور التشريعات الجزائرية، من نهج تقليدي يركز على التخلص من النفايات إلى نهج إداري أكثر تقدماً وتكاملاً. ويسعى هذا النهج إلى الحد من إنتاج النفايات، وتعزيز إعادة استخدامها، وإرساء ممارسات مستدامة. كما يُراعى فيه الاستخلاص الاقتصادي للمواد القابلة لإعادة التدوير⁵.

علاوة على ذلك، لا يقتصر تنظيم إدارة النفايات على الجانب البيئي فحسب، بل يشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. والهدف هو خلق نشاط اقتصادي مشروع، وتقنين القطاع غير الرسمي، وتوفير فرص عمل، وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر⁶. ومن الناحية القانونية، يسعى هذا التنظيم إلى تحديد

¹ القانون 19-01، مرجع سابق.

² عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022، ص 112.

³ محمد الصغير بعلي، البيئة والتنمية في الجزائر، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2021، ص 87.

⁴ القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 4.

⁵ سامية لطرش، الاقتصاد الدائري في التشريع البيئي، دار هومة، الجزائر، 2023، ص 133.

⁶ عبد القادر بن عيسى، حماية البيئة في التشريع الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2022، ص 156.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

الجهات الفاعلة في قطاع إدارة النفايات، وتحديد مسؤولياتها، ووضع الشروط اللازمة لتطوير أنشطتها. وفي الوقت نفسه، تخضع هذه النفايات لآليات رصد وإدارة فعالة تضمن الامتثال للأحكام القانونية والتنظيمية.¹

ويتوافق هذا النهج مع المبادئ الأساسية لقانون البيئة، ولا سيما مبدأ الحيط، ومبدأ دفع الملوث، ومبدأ التعويض، وهي مبادئ تُشكّل أساس التشريعات البيئية الحديثة.² ولذلك، من الواضح أن تنظيم إدارة النفايات يُعدّ أحد أهم جوانب السياسة البيئية الحديثة، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.⁸

الفرع الأول: الإطار القانوني لنشاطات تسيير النفايات

يشمل الإطار القانوني لأنشطة إدارة النفايات جميع القوانين واللوائح التي تحدد طبيعة هذه الأنشطة ونطاقها، وشروط تنفيذها، والجهات المعنية، والالتزامات القانونية المترتبة عليها، بما يضمن إدارة فعالة ومستدامة للنفايات.³

في الجزائر، يستند هذا الإطار إلى القانون رقم 1-19، الذي أرسى الأساس القانوني للسياسة الوطنية لإدارة النفايات من خلال تحديد المبادئ العامة للوقاية من النفايات، والحد من آثارها، وتنظيم جمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها.⁴

إلا أن المرسوم التنفيذي رقم 61-24 قد عزز هذا الإطار من خلال تنظيم جانب أكثر تخصصاً يتعلق بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير التي يمكن دمجها في الدورة الاقتصادية كمواد خام ثانوية.⁵ يستند هذا التنظيم إلى مبدأ التخصص القانوني ويركز على فئة محددة من النفايات. يُتيح ذلك وضع قواعد دقيقة مُصممة خصيصاً لطبيعة النشاط، بدلاً من الاعتماد على لوائح عامة قد تكون أقل فعالية.⁶ كما يُحدد الإطار القانوني مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال، بما في ذلك الهيئات الحكومية المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات. ويتضمن الإطار الاقتصادي لإدارة النفايات توزيعاً واضحاً للصلاحيات والمسؤوليات.⁷

ويُرسّخ هذا الإطار مجموعة من الشروط القانونية لممارسة النشاط، بما في ذلك الالتزام بلوائح النظافة والصحة، وضمان السلامة أثناء الجمع والنقل والتخزين، والتفكير بمعايير تنظيمية وإدارية محددة.⁸ كما يُرسّخ هذا الإطار مبدأ الشرعية من خلال إخضاع النشاط لشروط قانونية محددة تمنع الممارسات التعسفية وتُمكن من دمجها في الاقتصاد الرسمي، مما يُحسّن الشفافية والرقابة.⁹ ويُسلّط هذا الإطار الضوء أيضاً على التوجه نحو الاعتراف بالنفايات كمورد اقتصادي من خلال تشجيع استعادتها واستخدامها بدلاً من مجرد التخلص منها. يتماشى هذا مع فلسفة الاقتصاد الدائري.¹⁰

¹ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، 2020، ص 241.

² ناصر لباد، القانون البيئي والتنمية المستدامة، منشورات بغداد، الجزائر، 2023، ص 98.

³ فاطمة الزهراء بن دادة، الحوكمة البيئية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2024، ص 74.

⁴ عبد القادر بن عيسى، مرجع سابق، ص 161.

⁵ القانون رقم 19-01، مرجع سابق، ص 5.

⁶ المرسوم التنفيذي رقم 61-24، الجريدة الرسمية، 2024، ص 9.

⁷ سامية لطرش، مرجع سابق، ص 137.

⁸ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 95.

⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 118.

¹⁰ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 248.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

لذا، يُشكّل الإطار القانوني لإدارة النفايات أساس التنظيم الحديث لهذا القطاع، ويُمكن من حماية البيئة بفعالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثاني: آليات تنظيم ومراقبة نشاطات تسيير النفايات

لا يعتمد نجاح أي إطار قانوني على وجود النصوص فحسب، بل على وجود آليات عملية لتنفيذها ومراقبتها. وهذا ما يجعل آليات التنظيم والرقابة على إدارة النفايات عنصراً أساسياً لفعالية النظام القانوني.¹ وفي هذا السياق، يستند المرسوم التنفيذي رقم 61-24 إلى سلسلة من الآليات التنظيمية المصممة لتنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير وضمان تنفيذها ضمن إطار قانوني سليم.² وتشمل هذه الآليات متطلبات التسجيل والترخيص والتصريح، التي تُمكن السلطات المختصة من تحديد الجهات الفاعلة في القطاع وضمان إشرافها الإداري.³ كما تشمل الآليات التنظيمية مراقبة مختلف مراحل النشاط، بدءاً من الجمع والنقل وصولاً إلى التخزين والتسليم. يُتيح ذلك رصد تدفقات النفايات ويضمن الامتثال للإطار القانوني المعمول به.⁴ وفيما يتعلق بالرقابة، تراقب السلطات المختصة مدى التزام الجهات المعنية بالالتزامات القانونية، لا سيما فيما يخص معايير النظافة والسلامة والبيئة، ويجوز لها اتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم الامتثال.⁵ وتُعتبر هذه الرقابة ضرورية لمنع إساءة استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير. لمنع ظهور مصادر جديدة للتلوث أو الأضرار البيئية، وضمان التوافق مع أهداف السياسة البيئية الوطنية.⁶ وتعتمد الدولة أيضاً على آليات تحفيزية، تشمل تشجيع دمج الجهات المعنية الرئيسية في الاقتصاد الرسمي، وتوفير أطر تنظيمية تُمكن من التنفيذ القانوني للأنشطة.⁷ ويعكس هذا النهج تطبيق نموذج حديث يجمع بين الرقابة الصارمة والحوافز الاقتصادية، مما يضمن أقصى قدر من الكفاءة في الإدارة.⁸ علاوة على ذلك، تُسهم هذه الآليات في تعزيز السياسة البيئية من خلال تحديد المسؤوليات بوضوح، وربط الأنشطة بآليات مؤسسية وإدارية دقيقة.⁹ وبذلك، تُشكّل آليات التنظيم والمراقبة الأساس العملي لتطبيق النصوص القانونية في مجال إدارة النفايات، وتحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتُبين دراسة تنظيم أنشطة إدارة النفايات بوضوح أن المشرّع الجزائري يتبنى نهجاً قانونياً حديثاً. ويستند هذا النهج إلى إنشاء إطار قانوني متخصص، مدعوم بآليات تنظيم ومراقبة فعّالة، مما يسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: المسؤولية القانونية والعقوبات

تُعَدّ المساءلة القانونية والعقوبات من أهم الآليات التي يعتمد عليها المشرعون لضمان فعالية لوائح إدارة النفايات. ولا يكفي وضع إطار قانوني يُحدّد شروط الممارسة والتنظيم دون وجود نظام للمساءلة القانونية

¹ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 104.

² فاطمة الزهراء بن دادة، مرجع سابق، ص 79.

³ المرسوم التنفيذي رقم 61-24، مرجع سابق، ص 10.

⁴ عبد القادر بن عيسى، مرجع سابق، ص 168.

⁵ سامية لطرش، مرجع سابق، ص 145.

⁶ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 253.

⁷ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 109.

⁸ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 101.

⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

يضمن الامتثال لهذه الأحكام ويمنع الانتهاكات. ولا يقتصر التشريع البيئي الحديث على تنظيم الأنشطة فحسب، بل يشمل أيضاً تحميل المسؤولية لمن ينتهك اللوائح البيئية أو يُعرض الصحة العامة أو النظام البيئي للخطر.¹

وفي هذا السياق، يُعدّ المرسوم التنفيذي رقم 61-24 جزءاً من الإطار القانوني البيئي الجزائري، والذي يهدف إلى تنظيم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن إطار رسمي. ومع ذلك، فإن فعالية هذه اللوائح تعتمد على مساءلة قانونية واضحة وعقوبات مناسبة تمنع الانتهاكات وتضمن الامتثال.²

وتتبع أهمية المساءلة القانونية في إدارة النفايات من حساسية هذا القطاع. إذ يُمكن أن تُسبب انتهاكات الأحكام القانونية أضراراً بيئية جسيمة، مثل التلوث وانتقال الأمراض والتهديدات للصحة العامة، فضلاً عن الأضرار البيئية العامة.³

وقد وضع المشرعون الجزائريون نظاماً شاملاً للمساءلة في هذا المجال، يشمل المسؤولية الإدارية والمدنية والجنائية. يُتيح هذا النظام مقاضاة مختلف أشكال المخالفات التي قد تنجم عن سوء إدارة النفايات أو عدم الامتثال للأحكام القانونية السارية.⁴

ويتوافق هذا النهج أيضاً مع المبادئ القانونية الأساسية، لا سيما المبادئ البيئية، وتحديدًا مبدأ "الملوث يدفع"، الذي ينص على أن يتحمل المسؤولون عن الأضرار البيئية تكاليف أنشطتهم، ومبدأ "الوقاية"، الذي يهدف إلى منع وقوع الضرر من الأساس.⁵

ومع ذلك، لا تقتصر العقوبات القانونية في هذا المجال على الردع فحسب، بل تهدف أيضاً إلى حماية المصلحة العامة، وضمان الامتثال للسياسة البيئية الوطنية، وتحقيق التوازن بين النشاط الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة.⁶

علاوة على ذلك يُكافح نظام العدالة الجنائية الممارسات التعسفية وغير القانونية التي قد تحدث أثناء جمع النفايات أو نقلها أو معالجتها خارج الأطر القانونية القائمة، مما يُساهم في فعالية السياسة البيئية.⁷

الفرع الأول: المسؤولية القانونية في مجال تسيير النفايات

تشمل المسؤولية القانونية في قطاع إدارة النفايات الالتزامات القانونية للأفراد والكيانات القانونية عن انتهاكات اللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة على ذلك بحسب نوع المخالفة.⁸

¹ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022، ص 214.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 61-24، 2024، ص 12.

³ يوسف ديدى، القانون البيئي وآليات الحماية القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2023، ص 166.

⁴ بلقاسم سعد الله، المسؤولية القانونية في مجال حماية البيئة، دار الهدى، الجزائر، 2024، ص 98.

⁵ مريم بوساق، مبادئ القانون البيئي الحديث، دار هومة، الجزائر، 2023، ص 144.

⁶ عبد الرحمن خلفي، القانون الجنائي البيئي، دار بلقيس، الجزائر، 2022، ص 201.

⁷ نوال بوحفص، الحوكمة البيئية في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2024، ص 121.

⁸ بلقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 105.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 24-61

وتتخذ هذه المسؤولية أشكالاً متعددة، بدءاً بالمسؤولية الإدارية. وتشمل هذه المسؤولية اتخاذ إجراءات إدارية مثل إلغاء تراخيص التشغيل، أو تعليق الأنشطة، أو فرض تدابير تصحيحية في حال عدم استيفاء الشروط المطبقة على النشاط.¹

وتُعَدُّ المسؤولية الإدارية إجراءً وقائيًا لوقف الأنشطة غير القانونية قبل تفاقم الضرر البيئي. كما أنها تُخَوِّلُ السلطات التدخل السريع لحماية النظام البيئي والصحة العامة.²

وتنشأ المسؤولية المدنية عندما يتسبب نشاط غير قانوني في إلحاق ضرر بالغير أو بالبيئة. في هذه الحالة، يلتزم الملوِّث بتعويض الضرر الناجم عن أفعاله، سواء كان ماديًا أو صحيًا أو بيئيًا.³

يتضمن هذا النوع من المسؤولية مبدأ التعويض، ويهدف إلى ضمان عدم إفلات المسؤولين عن الأضرار البيئية من التبعات المالية لأفعالهم.⁴

أما المسؤولية الجنائية، فتُعتبر أشد أنواع المسؤولية. وتُطبق عند ارتكاب جرائم تُصنّف ضمن الجرائم البيئية، مثل الإدارة أو التخلص غير القانوني من النفايات، أو إلحاق الضرر المتعمد بالبيئة.⁵

ويسعى هذا النوع من المسؤولية إلى تحقيق الردع العام والخاص من خلال فرض عقوبات بالسجن أو غرامات على المخالفين، ما يضمن الامتثال للقانون.⁶

علاوة على ذلك، ترتبط المسؤولية القانونية في مجال إدارة النفايات بمبدأ الحيطة والحذر. ولا يُشترط دائمًا وقوع ضرر فعلي لإثبات المسؤولية. إن مجرد وجود تهديد للبيئة أو الصحة العامة قد يشكل أساساً كافياً لاتخاذ إجراءات قانونية.⁷

وبذلك، يعكس تنوع المسؤوليات القانونية أهمية هذا القطاع وحساسيته، ويُظهر التزام المشرع الجزائري بالحماية القانونية الشاملة للبيئة.

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لمخالفة أحكام تسيير النفايات

تُعَدُّ العقوبات القانونية الأداة الرئيسية التي يستخدمها المشرعون لضمان الامتثال لأنظمة إدارة النفايات. وتهدف هذه العقوبات إلى ردع المخالفات وضمان التطبيق الفعال للأحكام القانونية والتنظيمية.⁸

وتختلف هذه العقوبات تبعاً لطبيعة المخالفة وخطورتها، وتشمل عقوبات إدارية واقتصادية وجنائية.⁹

¹ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 220.

² يوسف ديدي، مرجع سابق، ص 172.

³ مريم بوساق، مرجع سابق، ص 151.

⁴ بلقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 111.

⁵ عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص 208.

⁶ نوال بوحفص، مرجع سابق، ص 127.

⁷ يوسف ديدي، مرجع سابق، ص 179.

⁸ عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص 214.

⁹ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

قد تشمل العقوبات الإدارية الإنذارات، أو تعليق العمليات، أو سحب الاعتماد، أو إغلاق المنشآت المعنية. وتهدف هذه الإجراءات إلى وقف المخالفة وضمان تصحيحها.¹

وتشمل العقوبات الاقتصادية الغرامات المفروضة على من لا يلتزمون بالأحكام القانونية المتعلقة بجمع النفايات أو نقلها أو تخزينها أو معالجتها. وتُعتبر هذه العقوبات رادعًا اقتصاديًا فعالاً.²

وتشمل العقوبات الجنائية السجن، أو في الحالات الأكثر خطورة، عقوبات أقل شدة، لا سيما إذا كانت الأفعال تُعرض الصحة العامة للخطر أو تُسبب تلوثًا بيئيًا كبيرًا.³

وقد تشمل العقوبات أيضًا مصادرة المعدات المستخدمة في ارتكاب المخالفة أو فرض تدابير أخرى. يتحمل المخالف تكاليف الإجراءات التصحيحية، مما يرسخ مبدأ "الملوث يدفع".⁴

تتميز العقوبات البيئية بطبيعتها الوقائية والرادعة في آن واحد. فالهدف ليس معاقبة المخالف فحسب، بل منع تكرار المخالفة وحماية البيئة في المستقبل.⁵

كما تعتمد فعالية هذه العقوبات على تطبيقها الصارم والتعاون المنسق بين السلطات الإدارية والقضائية المختصة، مما يُمكن من تحقيق ردع حقيقي.⁶

يعكس تشديد العقوبات في قطاع إدارة النفايات الأهمية المتزايدة التي توليها الدولة الجزائرية لحماية البيئة في سياساتها.⁷

وبذلك يُشكل نظام العقوبات في إدارة النفايات ركيزة أساسية لضمان الامتثال للإطار القانوني وتحقيق فعالية السياسة البيئية الوطنية.

خلاصة الفصل

يكشف تحليل الأحكام العامة والإطار المفاهيمي والقانوني للمرسوم التنفيذي رقم 61-24 أن المشرع الجزائري سعى إلى اتباع نهج تنظيمي حديث لإدارة النفايات. ويستند هذا النهج إلى تحوّل جذري، من

¹ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 227.

² مريم بوساق، مرجع سابق، ص 159.

³ عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص 219.

⁴ بلقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 118.

⁵ نوال بوحفص، مرجع سابق، ص 134.

⁶ يوسف ديدي، مرجع سابق، ص 183.

⁷ مريم بوساق، مرجع سابق، ص 164.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24

النظرة التقليدية التي تقتصر على التخلص من النفايات إلى نهج أكثر شمولية قائم على تشريعات متكاملة، واستعادة اقتصادية، وحماية بيئية مستدامة.

يُبرز هذا الفصل أن النفايات لم تعد تُعتبر عبئاً بيئياً فحسب، بل مورداً اقتصادياً يُمكن استغلاله ضمن اقتصاد دائري. ويتمشى هذا مع التوجهات الحديثة في السياسة البيئية الوطنية والدولية. علاوة على ذلك، يُبين التحليل أن المرسوم التنفيذي رقم 61-24 لم يصدر بمعزل عن الإطار القانوني القائم، بل على العكس، يُمثل توسيعاً وتفصيلاً أدق للأحكام العامة للقانون رقم 01-19، الذي يُنظّم جمع المواد القابلة لإعادة التدوير ضمن معايير قانونية وتنظيمية دقيقة.

يُبرز هذا الفصل أن النفايات لم تعد تُعتبر عبئاً بيئياً فحسب، بل مورداً اقتصادياً يُمكن استغلاله ضمن اقتصاد دائري. أظهر هذا الفصل أيضاً أن المشرّع قد وضع سلسلة من المبادئ الأساسية، مثل منع النفايات، وخلق القيمة، ومبدأ "الملوث يدفع"، والتنمية المستدامة، كركائز قانونية لتنظيم هذا القطاع. وهذا يتيح تحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الواضح، بالتالي، أن السياسة القانونية الجديدة تسعى إلى دمج البعد البيئي في الرؤية الاقتصادية للدولة، جاعلة إدارة النفايات جزءاً لا يتجزأ من الاستثمارات الخضراء والتنمية المستدامة.

علاوة على ذلك يعكس تنظيم إدارة النفايات والمسؤوليات والعقوبات القانونية المرتبطة بها التزام المشرّع بضمان فعالية النصوص القانونية وتجاوز مجرد التنظير. ويتحقق ذلك من خلال إنشاء آليات للرصد والردع تضمن الامتثال للوائح وتحدّ من الممارسات التعسفية وغير القانونية.

لذا، يمكن القول إن الفصل الأول قد أثبت أن المرسوم التنفيذي رقم 61-24 يُمثل خطوة هامة إلى الأمام في تطوير الإطار القانوني الجزائي لإدارة النفايات. إنه يؤسس نظاماً قانونياً أكثر تخصصاً ودقة، موجّهاً نحو سياسة بيئية مسؤولة، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالنفايات، وزيادة فعالية سياسات حماية البيئة الوطنية.

الفصل الثاني
الآليات الإجرائية
والتقنية لتطبيق
المرسوم 24-61

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

لم يعد مفهوم إدارة النفايات مقتصرًا على وضع أطر قانونية لمختلف عملياتها، بل بات يتطلب آليات عملية وإجرائية وتقنية لضمان التطبيق الفعال لهذه اللوائح. ويعتمد نجاح أي إطار قانوني على فعالية الوسائل المستخدمة في تنفيذه، لا سيما في مجال حساس ذي تأثيرات مباشرة على الصحة العامة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد سعى المرسوم التنفيذي رقم 61-24 إلى معالجة هذه المسألة من خلال سلسلة من التدابير والإجراءات التنظيمية الحديثة.

صدر هذا المرسوم في سياق تعزيز النظام الوطني لإدارة النفايات، والانتقال من المناهج التقليدية إلى منهجية أكثر دقة وفعالية. وتستند هذه المنهجية إلى التخطيط والمراقبة والإشراف الفني بمشاركة جميع الجهات المعنية في عملية الإدارة، بما في ذلك السلطات الإدارية والمرافق التقنية والشركات المنتجة للنفايات. كما وضع المرسوم مجموعة من الإجراءات المصممة لضمان الامتثال للمعايير البيئية والتقنية في مختلف مراحل جمع النفايات وفرزها ونقلها ومعالجتها والتخلص النهائي منها.

وبينما أرسيت التشريعات التي تم تحليلها في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والتنظيمي لإدارة النفايات، فقد كان فحص الآليات الإجرائية والتقنية ضرورياً لفهم تطبيقها العملي. يمثل التطبيق العملي المرحلة الحاسمة التي تتضح فيها فعالية النصوص القانونية وحدودها. ولذلك، لم يقتصر المرسوم رقم 61-24 على تحديد الالتزامات العامة فحسب، بل نظم أيضاً الوسائل الفنية والإدارية لضمان تنفيذه. وقد تحقق ذلك من خلال استحداث أنظمة الرصد والترخيص والتتبع الفني، فضلاً عن تحديد شروط تشغيل المرافق والمعدات المتعلقة بإدارة النفايات.

تكمن أهمية هذا الفصل في تسليط الضوء على مختلف الوسائل التي وضعها المشرع لضمان التطبيق السليم لأحكام المرسوم. ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية المتعلقة بالترخيص والرصد، والوسائل الفنية المستخدمة في معالجة النفايات ورصدها وفقاً للمعايير البيئية الحديثة. علاوة على ذلك، تُبرز هذه الدراسة دور السلطات المختصة في دعم وتنفيذ السياسة الوطنية لإدارة النفايات، مما يُساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة واحتياجات التنمية.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل الآليات الإجرائية الرئيسية للمرسوم رقم 61-24، ثم يبحث في الوسائل والتقنيات المستخدمة في التطبيق العملي لأحكامه، وذلك لتحديد مدى فعالية هذه الآليات في تحقيق أهداف السياسة البيئية الحديثة.

المبحث الأول: الآليات الإدارية والتنظيمية في المرسوم

حظيت إدارة النفايات باهتمام تشريعي كبير في السنوات الأخيرة نظراً لارتباطها الوثيق بحماية البيئة والصحة العامة والتنمية المستدامة، لا سيما مع الزيادة المستمرة في حجم النفايات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري والتقدم الصناعي والتكنولوجي. وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلات بيئية خطيرة، مما استدعى تدخلاً حكومياً من خلال وضع إطار قانوني وإداري شامل. يهدف هذا الإطار إلى تنظيم جمع النفايات وفرزها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها عبر ضوابط دقيقة للحد من الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة.¹

وفي هذا السياق، لم يقتصر التدخل التشريعي على سنّ لوائح موضوعية بشأن إدارة النفايات، بل شمل أيضاً إنشاء آليات إدارية وتنظيمية لضمان التطبيق الفعال للوائح ذات الصلة. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه النصوص القانونية مرهونة بوجود هيئات إدارية قادرة على تنفيذها ومراقبة الامتثال على أرض الواقع.

¹ ناصر لباد، *القانون الإداري*، الجزء الثاني، النشاط الإداري، الطبعة الرابعة، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 311.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 24-61

لذا، تلعب الإدارة البيئية دوراً أساسياً في منع التلوث، ويتحقق ذلك من خلال ممارسة الصلاحيات الإدارية البيئية وتطبيق التدابير الوقائية والتنظيمية لحماية البيئة من مختلف أشكال الضرر.¹ وتشمل الآليات الإدارية والتنظيمية الوسائل والإجراءات التي تستخدمها السلطات لتنظيم إدارة النفايات. تشمل هذه الآليات منح التراخيص والتصاريح، والإشراف على الأنشطة البيئية ومراقبتها، وتحديد مسؤوليات الهيئات الإدارية المسؤولة عن إنفاذ اللوائح، على المستويين المركزي والمحلي. كما تشمل وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لضمان إدارة فعالة للنفايات وتنسيق جهود مختلف الجهات المعنية في هذا القطاع.²

تتمثل أهمية هذه الآليات في كونها الأداة الرئيسية التي تُمكن الإدارة من ممارسة الرقابة على الأفراد والمنظمات العاملة في مجال إدارة النفايات. وهذا يسمح للإدارة بالتحقق من الامتثال للمتطلبات القانونية والفنية المعمول بها، والتدخل في حالات المخالفات البيئية، وفرض العقوبات الإدارية المناسبة أو اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتجنب المزيد من الأضرار البيئية.³

علاوة على ذلك، رسّخ البرلمان الجزائري مبادئ الإدارة البيئية الحديثة، القائمة على الوقاية والترشيد والمسؤولية البيئية، من خلال مراسيم ولوائح خاصة بإدارة النفايات. يتحقق ذلك من خلال استحداث آليات تنظيمية تُمكن من مراقبة مختلف مراحل إدارة النفايات، بدءاً من الفرز والجمع، مروراً بالمعالجة وإعادة التدوير، وصولاً إلى التخلص النهائي منها، ما يُحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.⁴ كما يتطلب التنظيم الإداري لقطاع إدارة النفايات التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية، نظراً لطبيعة هذا القطاع التقنية وتعقيدته الإداري، الأمر الذي يستلزم توزيع المسؤوليات بين الوزارات المعنية والسلطات المحلية والإدارات المتخصصة. ويتطلب ذلك أيضاً منح السلطات الإدارية صلاحيات إشرافية وتنظيمية واسعة لضمان التطبيق السليم للنصوص واللوائح القانونية ذات الصلة.⁵

لذا، يُعد تحليل الآليات الإدارية والتنظيمية المنصوص عليها في المرسوم ذا أهمية قصوى، إذ يُتيح لنا فهم مختلف الوسائل القانونية والإدارية التي وضعها المشرع لضمان فعالية نظام إدارة النفايات ومساهمته في حماية البيئة ومنع التلوث. ويستلزم ذلك تحليل الجوانب الرئيسية لهذه الآليات واللوائح، كما وردت في هذا المرسوم.

المطلب الأول: نظام التراخيص والاعتمادات

يُعدّ نظام التراخيص والاعتماد من أهم الأدوات القانونية والإدارية لتنظيم إدارة النفايات، وذلك لما قد تسببه هذه الأنشطة من أضرار جسيمة للبيئة والصحة العامة في حال تنفيذها دون إشراف أو تجاهل المتطلبات الفنية والقانونية المعمول بها. تُشكل النفايات بجميع أنواعها، ولا سيما النفايات الخطرة، تحدياً كبيراً للسلطات نظراً لتأثيراتها السلبية على التربة والمياه والهواء. لذا، من الضروري إخضاع جميع العمليات ذات الصلة لإطار قانوني صارم يضمن رصدها والتحكم بها.⁶

يُمكن نظام التراخيص والاعتماد الإدارة من التدخل الاستباقي قبل بدء أي نشاط، والتأكد من استيفاء المتطلبات القانونية والفنية والبيئية اللازمة لإدارة النفايات. كما يُتيح هذا النظام للإدارة ممارسة سلطاتها

¹ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 228.

² أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 174.

³ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 256.

⁴ مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 193.

⁵ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 201.

⁶ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 315.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

الإشرافية على المؤسسات والأفراد العاملين في هذا المجال، وبالتالي تحقيق مبدأ حماية البيئة والحد من احتمالية التلوث والمخاطر الصحية.¹ يُعتبر منح التصاريح الإدارية من أهم أشكال الرقابة الإدارية البيئية. ولا يُسمح بتنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بالنفايات إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من السلطة الإدارية المختصة. يتطلب هذا الترخيص مراجعة الوثائق الفنية والتأكد من الامتثال للوائح البيئية المعمول بها. أما الاعتماد، فهو آلية قانونية تُقرّ بكفاءة الأفراد أو المؤسسات المؤهلة للقيام بأنشطة محددة في مجال إدارة النفايات وفقاً للشروط المنصوص عليها قانوناً.² ويهدف المشرع من خلال هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. فهو يسمح بالأنشطة الاقتصادية في قطاع إدارة النفايات، شريطة استيفاء المتطلبات البيئية والتنظيمية، بما يضمن حماية البيئة الطبيعية والصحة العامة.³

الفرع الأول: نظام التراخيص الإدارية في مجال تسيير النفايات

يُعدّ نظام التراخيص أحد أهم الأدوات القانونية الحكومية لتنظيم الأنشطة التي قد تُشكل تهديداً للنظام العام أو البيئة أو الصحة العامة. ويشترط هذا النظام الحصول على ترخيص من الجهة المختصة قبل البدء بأي نشاط. ويهدف هذا الإجراء إلى تمكين الحكومة من رصد الأنشطة الضارة بالبيئة مسبقاً، وضمان امتثالها للمتطلبات القانونية والفنية المنصوص عليها في القوانين واللوائح.⁴ وقد اكتسب نظام التراخيص أهمية بالغة في مجال إدارة النفايات، نظراً لأن بعض النفايات خطرة ولها آثار سلبية محتملة على التربة والمياه والهواء، فضلاً عن عواقبها المباشرة على صحة الإنسان والحيوان. ولذلك، تدخل المشرعون لوضع إطار قانوني يُخضع مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفايات لإشراف مسبق من الجهة المختصة. يتماشى هذا مع مبدأ حماية البيئة، أحد أهم مبادئ القانون البيئي الحديث.⁵ يُعدّ الترخيص الإداري في مجال إدارة النفايات قراراً صادراً عن السلطة المختصة يُخوّل شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً بممارسة أنشطة تتعلق بجمع النفايات أو نقلها أو معالجتها أو تخزينها أو التخلص منها، وذلك بعد التحقق من استيفاء المتطلبات الفنية والبيئية ومتطلبات السلامة اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ومن المهم التأكيد على أن المشرع لم يترك هذه الأنشطة دون رقابة للأفراد والمؤسسات الخاصة، بل تمّ استحداث شرط الترخيص كأداة قانونية لضمان عدم الإضرار بالبيئة والصحة العامة.⁶ يعكس شرط الترخيص سعي المشرع إلى تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة. يُصرّح للأفراد بممارسة أنشطة التخلص من النفايات، ولكن ضمن إطار قانوني وتنظيمي يضمن الامتثال للمعايير البيئية والفنية المعمول بها.⁷ تكمن أهمية الترخيص التنظيمي في وظيفته الوقائية، لا التنظيمية. يُمكن هذا الإجراء السلطات من التدخل قبل وقوع أي ضرر بيئي، وذلك من خلال مراجعة وثائق مقدم الطلب والتحقق من قدرته على تلبية المتطلبات الفنية. وتشمل هذه المراجعة فحص طبيعة النشاط المزمع، ومخاطره البيئية، وموقعه، والمعدات المستخدمة، وطرق المعالجة والتخلص الآمن من النفايات.⁸

¹ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 231

² أحمد محيو، مرجع سابق، ص 183.

³ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 267.

⁴ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 236.

⁵ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 320

⁶ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 188.

⁷ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 271.

⁸ سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 418.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

تُلزم الهيئة مقدم طلب الترخيص بتقديم وثائق وبيانات فنية تُتيح تقييم الآثار البيئية للنشاط المُزمع تنفيذه. تشمل هذه الوثائق دراسات بيئية، وخططاً فنية لإدارة النفايات، وتدابير لمنع التلوث، وإجراءات الصحة والسلامة المهنية. ويتمشى هذا مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يُلزم باتخاذ تدابير وقائية حتى في حال عدم فهم النطاق الكامل للمخاطر البيئية المُحتملة.¹

لا يُمنح الترخيص بشكل دائم، بل يخضع لسلسلة من الالتزامات والشروط التي يجب على المُشغل الوفاء بها طوال مدة النشاط. وتحفظ الهيئة بحقها في مراقبة امتثال حامل الترخيص للشروط المنصوص عليها في القرار. ويجوز لها تعديل هذه الشروط، أو تعليق الترخيص، أو إلغاؤه في حال عدم الامتثال للوائح البيئية أو التدابير الفنية المفروضة.²

يُظهر هذا مرونة الترخيص كإجراء تنظيمي يهدف في المقام الأول إلى حماية المصلحة العامة، وليس مجرد امتياز للأفراد. لهذا السبب، تتمتع الإدارة بصلاحيات واسعة في مسائل الإشراف والرقابة، مما يُمكنها من التدخل الفوري في مواجهة أي تهديد للبيئة أو الصحة العامة.³

كما يُسهم نظام الترخيص في مكافحة ممارسات إدارة النفايات التعسفية وغير القانونية، لا سيما تلك التي تحدث خارج الإطار القانوني، مثل التخلص العشوائي من النفايات أو الإغراق الضار بالبيئة. وتُفرض متطلبات الترخيص الأنشطة بالجهات المؤهلة الخاضعة للإشراف الإداري، مما يُقلل التلوث ويضمن الامتثال للوائح البيئية.⁴

علاوة على ذلك، يُعد منح التراخيص الإدارية وسيلة فعّالة لتنفيذ السياسة البيئية الوطنية، إذ يسمح للإدارة بتوجيه الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة من خلال فرض شروط لاستعادة النفايات وإعادة تدويرها، أو للحد من الآثار البيئية السلبية.⁵

الفرع الثاني: نظام الاعتمادات ودوره في تنظيم أنشطة تسيير النفايات

إضافة إلى التراخيص الإدارية، استحدث المشرع نظام اعتماد كآلية تنظيمية لضمان كفاءة الأفراد والمؤسسات في قطاع إدارة النفايات، نظراً لطبيعته التقنية المتخصصة للغاية. ولا يقتصر الاعتماد على منح ترخيص العمل فحسب، بل يهدف أساساً إلى التحقق من امتلاك المؤسسة أو الفرد للكفاءة التقنية والمهنية، فضلاً عن الموارد المادية اللازمة لممارسة النشاط وفقاً للمعايير البيئية المطلوبة.⁶

الاعتماد هو قرار إداري صادر عن السلطة المختصة، يؤكد كفاءة شخص طبيعي أو اعتباري لممارسة نشاط محدد في مجال إدارة النفايات، بعد التحقق من استيفائه للمتطلبات القانونية والتقنية المعمول بها. يُعدّ هذا الإجراء أداة تنظيمية لضمان جودة الخدمات البيئية وحماية البيئة من المخاطر الناجمة عن سوء الإدارة أو نقص الخبرة.⁷

تكمُن أهمية نظام الاعتماد في قدرته على تمكين السلطات من التحقق من مدى ملاءمة الجهات العاملة في هذا القطاع، لا سيما فيما يتعلق بالمعدات اللازمة، والموظفين المؤهلين، والخبرات المطلوبة للتعامل مع مختلف أنواع النفايات، وخاصة النفايات الخطرة والخاصة، التي تتطلب معالجتها أو التخلص منها تقنيات محددة.⁸

¹ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 179.

² مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 208.

³ حسين بن الشيخ آث ملوبا، مرجع سابق، ص 163.

⁴ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 304.

⁵ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 344.

⁶ فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص 249.

⁷ علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 194.

⁸ سامي جمال الدين، مرجع سابق، ص 282.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

علاوة على ذلك، يهدف المشرع من خلال نظام الاعتماد إلى الحد من الأنشطة المهمة وغير المؤهلة التي قد تسبب أضراراً بيئية جسيمة. لا يجوز لأي جهة القيام ببعض الأنشطة المتعلقة بالنفايات دون الحصول على اعتماد من السلطة المختصة، مما يضمن استمرار الرقابة الإدارية والفنية عليها.¹ يتطلب الاعتماد استيفاء عدد من الشروط القانونية والتنظيمية، بما في ذلك الكفاءة المهنية، والالتزام بمعايير السلامة، وتوافر الموارد التقنية المناسبة، والامتثال للوائح البيئية التي تُنظم جمع النفايات ونقلها ومعالجتها. يجوز للهيئة أن تطلب من المتقدمين للحصول على الاعتماد إثبات قدرتهم المالية والفنية على ممارسة النشاط بطريقة تتوافق مع البيئة والصحة العامة.²

لا يقتصر الاعتماد على تنظيم النشاط فحسب، بل يشمل أيضاً ضمان الأداء البيئي للشركات. فهو يمكن الهيئة من وضع معايير فنية محددة لمعالجة النفايات وإعادة تدويرها والتخلص منها. ويؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة نظام إدارة النفايات وتحسين حماية البيئة.³

يُسهم الاعتماد في تعزيز مبدأ المسؤولية البيئية. فالشركات المعتمدة مُلزَمة بالامتثال لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية، وتحمل المسؤولية الكاملة عن أي ضرر بيئي قد ينجم عن أنشطتها. ولهذا السبب، تخضع الشركات المعتمدة لمراقبة دورية من قبل السلطات الإدارية المختصة لضمان استمرار امتثالها لمتطلبات الاعتماد والالتزامات البيئية المفروضة.⁴

كما يحق للهيئة تعليق الاعتماد أو سحبه إذا تبين أن الشركة قد انتهكت أحكاماً قانونية أو مارست ممارسات قد تضر بالبيئة أو الصحة العامة. وهذا يعكس الطبيعة الوقائية والإشرافية لهذا النظام. يُعدّ هذا النظام ضماناً قانونية لحماية البيئة من المخاطر الناجمة عن المعالجة غير السليمة للنفايات أو التخلص منها بطرق غير صديقة للبيئة.⁵

علاوة على ذلك، يُحفّز نظام الاعتماد المؤسسات على تطوير قدراتها التقنية وتبني أساليب حديثة لإدارة النفايات، وذلك للحفاظ على اعتمادها وتجنب سحبه. وهذا بدوره يُسهم إيجاباً في فعالية السياسات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁶

المطلب الثاني: دور الهيئات والسلطات المختصة

تُعتبر إدارة النفايات، نظراً لطبيعتها التقنية والبيئية والصحية، مجالاً يتطلب مشاركة العديد من الهيئات والسلطات الإدارية. لم تعد حماية البيئة وإدارة النفايات تقتصر على الجهود الفردية أو التدابير المحدودة، بل تتطلب إطاراً إدارياً شاملاً قائماً على توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات والمؤسسات المختصة. يُمكن هذا الإطار من الإشراف الفعال ويضمن التطبيق السليم للقوانين واللوائح البيئية.⁷

أدرك المشرعون أن فعالية السياسة البيئية لا تتحقق بمجرد سن القوانين واللوائح، بل يتطلب الأمر من الهيئات الإدارية والوكالات المتخصصة تنفيذ هذه النصوص ومراقبة الامتثال لها عملياً من خلال الإشراف والتنظيم والتشاور والمتابعة. لهذا السبب، أُسندت إلى الهيئات الإدارية المركزية والمحلية المعنية بمختلف مراحل إدارة النفايات - بدءاً من الجمع والنقل، مروراً بالمعالجة وإعادة التدوير، وصولاً إلى التخلص النهائي - مجموعة واسعة من المهام.⁸

¹ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 221.

² مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 213.

³ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 184.

⁴ سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 423.

⁵ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 326.

⁶ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 241.

⁷ : ناصر لباد، مرجع سابق، ص 334.

⁸ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 247.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

تكمن أهمية هذه الهيئات في دورها كأداة رئيسية تُنفذ الدولة من خلالها السياسة البيئية وتحقق أهداف التنمية المستدامة. تشرف هذه الجهات على تطبيق اللوائح البيئية، وتصدر التراخيص والاعتمادات، وتفحص مرافق إدارة النفايات، وتتخذ تدابير وقائية ورادعة في حال وقوع انتهاكات بيئية أو صحية عامة.¹ ويعكس تعدد الجهات الفاعلة في إدارة النفايات مدى تعقيد هذا القطاع وترابطه مع مجالات أخرى كالصحة والتخطيط العمراني والصناعة والاقتصاد. ويتطلب ذلك التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات والسلطات المختصة لضمان فعالية التدابير الإدارية وتجنب ازدواجية المسؤوليات.² وتشمل هذه الهيئات السلطات الإدارية المركزية، وعلى رأسها وزارة البيئة، المسؤولة عن وضع سياسات حماية البيئة الوطنية والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى السلطات المحلية على المستويين الإقليمي والبلدي، التي تضطلع بدور محوري. وتتولى مؤسسات ووكالات متخصصة مسؤولية إدارة النفايات المنزلية والحفاظ على النظافة العامة، وتؤدي وظائف فنية واستشارية وتنظيمية في هذا المجال.³ كما أدى تطور الإدارة البيئية الحديثة إلى توسيع نطاق دور الهيئات المختصة. لم يعد هذا الأمر مقتصرًا على التنظيم التقليدي، بل يشمل الآن أيضاً التخطيط البيئي، ووضع الاستراتيجيات الوطنية، وحملات التوعية البيئية، وتشجيع فرز النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها. كل ذلك يُسهم في الحد من إنتاج النفايات والتخفيف من آثارها البيئية السلبية.⁴

كما تضطلع السلطات الإدارية بدور محوري في تطبيق مبدأ الوقاية البيئية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث. ويشمل ذلك وضع معايير فنية وبيئية للمؤسسات، ومراقبة الامتثال لمتطلبات الترخيص والاعتماد، وإلزام المشغلين بتطبيق التدابير الوقائية المناسبة. وهذا يؤكد الدور الوقائي للإدارة في حماية البيئة.⁵

علاوة على ذلك، تُسهم السلطات المختصة في تعزيز الرقابة على الأنشطة المتعلقة بالنفايات من خلال عمليات التفتيش الميدانية، ومراقبة المنشآت المصنفة، وضمان الامتثال لمعايير السلامة البيئية. كما يُخوّل لهم فرض عقوبات إدارية على المخالفات البيئية، مثل تعليق العمليات، أو إلغاء التراخيص، أو إغلاق المنشآت المتضررة.⁶

لذا، يُعدّ بحث دور السلطات المختصة في إدارة النفايات ذا أهمية قصوى، إذ تضطلع بدور محوري في فعالية إطار حماية البيئة، وفي تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والصحة العامة.

الفرع الأول: دور الهيئات المركزية المختصة في تسيير النفايات

تضطلع السلطات المركزية بدور محوري في تنظيم قطاع إدارة النفايات، إذ تتولى مسؤولية وضع السياسات الوطنية لحماية البيئة، ووضع استراتيجيات عامة لضمان التخلص السليم من جميع أنواع النفايات. ويتجلى هذا الدور في الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها من قبل السلطة التشريعية فيما يتعلق بالتنظيم البيئي، والإشراف، والتخطيط، بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والصحة العامة.⁷

وتنبؤاً بوزارة البيئة مكانة رائدة بين السلطات المركزية المسؤولة عن إدارة النفايات. وتتمثل مهمتها في وضع السياسات الوطنية لحماية البيئة، وصياغة القوانين واللوائح الخاصة بإدارة النفايات، ومراقبة تنفيذها

¹ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 196.

² عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 281.

³ عبد القادر عدو، مبادئ القانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 236.

⁴ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 191.

⁵ مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 224.

⁶ حسين بن الشيخ آث ملوياً، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 174.

⁷ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 252.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

والتزام الأفراد والمؤسسات العاملة في هذا المجال بها. كما تتولى الوزارة مسؤولية وضع الخطط الوطنية لإدارة النفايات، وإنشاء آليات لمنع التلوث البيئي.¹

وتشمل المسؤوليات الأساسية للوزارة إصدار التراخيص والتصاريح لبعض الأنشطة المتعلقة بالنفايات، لا سيما تلك التي تشكل خطراً على البيئة أو الصحة العامة، مثل معالجة النفايات الخطرة والخاصة، وتخزينها، والتخلص منها. يشمل هذا التخصص الإشراف الإداري الحكومي على البيئة لمنع المخاطر البيئية المحتملة.²

وتعمل الوزارة أيضاً على وضع معايير بيئية وفنية لجمع النفايات ونقلها ومعالجتها، وتراقب امتثال المؤسسات المعنية لها. ويتم ذلك من خلال عمليات التفتيش والتدقيق التي تجريها أقسامها الفنية، والتي تهدف إلى تحديد المخالفات البيئية واتخاذ الإجراءات المناسبة.³

وإلى جانب وزارة البيئة، أنشأ المجلس التشريعي عدداً من الهيئات والمؤسسات المتخصصة التي تؤدي وظائف فنية واستشارية في مجال إدارة النفايات. ومن أهمها الهيئة الوطنية للنفايات، وهي هيئة فنية متخصصة تساعد الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية للنفايات.⁴

وتشمل مسؤوليات الهيئة الوطنية للنفايات تقديم الدعم الفني للسلطات المحلية، والمساهمة في إعداد دراسات وخطط إدارة النفايات، وجمع وتحليل البيانات والإحصاءات من هذا القطاع. كما تعمل الوكالة على تعزيز فرز النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها من خلال حملات التوعية العامة وتقديم مقترحات فنية لتحسين إدارة النفايات والحد من آثارها البيئية السلبية.⁵

وتضطلع السلطات المركزية بدور محوري في الرقابة البيئية، إذ تملك صلاحية مراقبة المنشآت المصنفة والتأكد من امتثالها للوائح البيئية ولوائح إدارة النفايات. وعند رصد أي مخالفات، تتخذ هذه السلطات تدابير إدارية متنوعة، كإصدار إنذار أو تعليق العمليات مؤقتاً أو إلغاء تراخيص التشغيل، وذلك لحماية البيئة والصحة العامة.⁶

علاوة على ذلك، تُسهم السلطات المركزية في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة وإدارة النفايات من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنفايات الخطرة والتلوث، وتبادل الخبرات والتقنيات الحديثة لمعالجة النفايات واستعادتها.⁷

كما تعمل السلطات المركزية على تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات من خلال حملات التوعية وبرامج التدريب المصممة لترسيخ ثقافة حماية البيئة وتشجيع السلوكيات الإيجابية المتعلقة بفرز النفايات وإعادة تدويرها. وتُعَد هذه الوظيفة التوعوية من أهم التدابير الوقائية التي تتخذها الإدارة البيئية الحديثة.⁸

الفرع الثاني: دور الهيئات والسلطات المحلية في مجال تسيير النفايات

إلى جانب السلطات المركزية، تضطلع السلطات المحلية بدور محوري في إدارة النفايات نظراً لقربها من المواطنين وارتباطها المباشر بالبيئة المحلية. وهذا يُتيح لها تحديد المشكلات البيئية اليومية بشكل أفضل والتدخل السريع. ولهذا السبب، منح المشرع السلطات المحلية، ولا سيما الولاية والبلدية، صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالنظافة العامة والتخلص من النفايات المنزلية وما شابهها.⁹

¹ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 338.

² عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 198.

³ مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 229.

⁴ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 203.

⁵ فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص 257.

⁶ حسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص 182.

⁷ علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 206.

⁸ سامي جمال الدين، مرجع سابق، ص 291.

⁹ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 244.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

وتُعدّ البلدية من أهم الهيئات المحلية في مجال إدارة النفايات، إذ تُنظّم جمع النفايات المنزلية ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، وتضمن نظافة الشوارع والأماكن العامة. كما تتعاون البلدية مع الجهات المختصة لإنشاء مدافن عامة وصناعية تضمن التخلص من النفايات بطريقة صديقة للبيئة والصحة.¹

ويتمتع رئيس البلدية أيضاً بصلاحيات واسعة ضمن إطار الحكم المحلي، حيث يُمكنه اتخاذ قرارات تنظيمية للحفاظ على النظافة العامة ومنع إلقاء النفايات بشكل غير قانوني، فضلاً عن إصدار أوامر باتخاذ تدابير وقائية للحد من التلوث في البلدية.²

بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الحكومة بدور تنسيقي وإشرافي في إدارة النفايات. يتولى المحافظ مسؤولية الإشراف على تنفيذ سياسات حماية البيئة الوطنية على المستوى المحلي، والتنسيق بين مختلف البلديات والجهات المعنية لضمان فعالية جمع النفايات ومعالجتها.³

كما تساعد السلطات المحلية، بالتنسيق مع السلطات البيئية والصحية، في رصد مدى التزام المنشآت الصناعية والتجارية بلوائح إدارة النفايات، لا سيما فيما يتعلق بالتخلص من النفايات الصناعية والخطرة. وتُعد هذه الوظيفة الإشرافية أساسية للحد من التلوث وحماية الطبيعة من مخاطر سوء إدارة النفايات.⁴

وتضطلع المجتمعات المحلية بدور محوري في رفع مستوى الوعي العام من خلال تنظيم حملات لتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة وفصل النفايات. كما تسعى جاهدة لإشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات البيئية في مبادرات جمع النفايات وزراعة الأشجار وإعادة التدوير، مما يزيد من الوعي البيئي العام.⁵

علاوة على ذلك، تعمل السلطات المحلية على تطوير برامج وخطط إقليمية لإدارة النفايات مصممة خصيصاً لظروف كل منطقة. وتهدف هذه البرامج إلى تحسين جمع النفايات ومعالجتها، بالإضافة إلى تحسين عمليات الاسترداد وإعادة التدوير. يؤكد هذا على الأهمية المتزايدة للمجتمعات المحلية في حماية البيئة والتنمية المستدامة.⁶

ومع ذلك، قد تتعثر فعالية السلطات المحلية في إدارة النفايات بسبب تحديات عديدة، منها نقص الموارد المالية والتقنية، وعدم كفاية القدرات اللوجستية، وقلة الوعي البيئي لدى بعض فئات السكان. ويؤثر هذا سلباً على جودة خدمات النظافة والتخلص من النفايات. لذا، يتطلب تحسين أداء السلطات المحلية تزويدها بالدعم المالي والتقني اللازم، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في هذا القطاع.⁷

المطلب الثالث: الرقابة والمتابعة

تُعدّ المراقبة والرقابة من أهم الآليات القانونية والإدارية في نظام إدارة النفايات. فمجرد وجود قوانين ولوائح حماية البيئة لا يكفي دون وجود هيئة إشرافية فعّالة لضمان تطبيقها العملي. وقد أظهرت التجارب العملية في مجال حماية البيئة أن فعالية التشريعات البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدقة آليات المراقبة واستمرارية المتابعة، نظراً للتعقيد التقني، وتعدد الجهات المعنية، وتداخل المسؤوليات في هذا القطاع.⁸

تكمن أهمية المراقبة البيئية في كونها أداة قانونية وإدارية لضمان الامتثال للوائح في مختلف مراحل إدارة النفايات، بدءاً من الإنتاج والفرز، مروراً بالجمع والنقل، وصولاً إلى المعالجة والاستخلاص والتخلص النهائي. كما أنها تُعدّ إجراءً وقائياً ورادعاً لتجنب الضرر البيئي قبل وقوعه، ولمعاقبة المخالفات.⁹

¹ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 289.

² سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 431.

³ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 317.

⁴ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 352.

⁵ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 204.

⁶ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 343.

⁷ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 258.

⁸ مرجع سابق، عمار بوضياف، ص 310.

⁹ مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري والضبط الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 248.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

وتستند الرقابة على إدارة النفايات إلى مبدأ أساسي مفاده أن حماية البيئة لا تتحقق إلا من خلال تدخل إداري مباشر ومستمر، قائم على المراقبة الميدانية والتحليل الفني واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. تمثل هذه الرقابة أيضًا امتدادًا لصلاحيات الدولة في مجال الرقابة البيئية لحماية النظام البيئي بكافة جوانبه.¹ يُعدّ الرصد البيئي بنفس أهمية الرقابة، إذ يُقيّم فعالية سياسات إدارة النفايات العامة من خلال جمع البيانات وتحليلها، ووضع مؤشرات لتحسين الأداء البيئي. ولذلك، يُعتبر أداةً للتخطيط والاستراتيجية، وليس مجرد آلية تنظيمية.²

الفرع الأول: الرقابة الإدارية والميدانية على أنشطة تسيير النفايات

تقع مسؤولية الإشراف الإداري على إدارة النفايات على عاتق السلطات المختصة على المستويين المركزي والمحلي. والهدف من ذلك هو ضمان امتثال مختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع لمعايير حماية البيئة القانونية والتنظيمية. ويستند هذا الإشراف إلى مبدأ الشرعية، الذي يقتضي إخضاع جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة لرقابة رسمية مسبقة ومستمرة.³

يتخذ الإشراف الإداري أشكالاً متعددة، أهمها الرقابة المسبقة، التي تسبق بدء الأنشطة من خلال نظام التصاريح والتراخيص، والرقابة اللاحقة، التي تُجرى أثناء أو بعد تنفيذ الأنشطة من خلال عمليات تفتيش دورية ومتابعة دقيقة. صُمم هذا النظام المزدوج لضمان فعالية أكبر في حماية البيئة ومنع أي انتهاكات محتملة.⁴

وتُعدّ عمليات التفتيش البيئي أيضاً من أهم أدوات الإشراف الميداني. إذ تُجري السلطات المختصة زيارات دورية أو مفاجئة لمنشآت إدارة النفايات للتحقق من امتثالها للمتطلبات الفنية والصحية والبيئية. تشمل هذه الزيارات مراقبة أساليب جمع ونقل النفايات، وممارسات تخزينها، والامتثال لأنظمة السلامة.⁵ تؤدي المختبرات البيئية دوراً محورياً في دعم الرقابة من خلال إجراء تحليلات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية للنفايات، وتحديد مستوى خطورتها وتأثيرها البيئي. وتُشكل هذه النتائج الأساس العلمي لاتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.⁶

وتتمتع الهيئة بصلاحيات اتخاذ تدابير إدارية صارمة في حالات المخالفات المؤكدة، مثل إصدار الإنذارات، وفرض الغرامات، والتعليق المؤقت للعمليات، أو في الحالات الخطيرة، إلغاء التراخيص أو الاعتمادات نهائياً. وتعكس هذه التدابير مبدأ الردع الإداري في القطاع البيئي.⁷

وتشمل الرقابة أيضاً تتبع مسار النفايات الخطرة، الخاضعة لنظام مراقبة دقيق لمنع التخلص غير السليم منها. ويشمل ذلك مراقبة كل مرحلة من مراحل النقل والمعالجة حتى التخلص النهائي. وقد صُمم هذا النظام لمنع أي تسريبات أو تلاعب قد يُسبب أضراراً بيئية جسيمة.⁸

علاوة على ذلك، تُشجع الإدارة التحول الرقمي لتحسين الرقابة من خلال إنشاء قواعد بيانات وطنية للنفايات. تُمكن قواعد البيانات هذه من تتبع العمليات ذات الصلة، وتعزيز الشفافية، وتسهيل عمليات الرصد والتحليل.⁹ ولا تقتصر الرقابة على المؤسسات الخاصة فحسب، بل تشمل أيضاً المؤسسات العامة والبلديات، باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في إدارة النفايات، لا سيما في مجال النفايات المنزلية وما شابهها.¹⁰

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، 2018، ص 276.

² ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص 372.

³ ناصر لباد، القانون الإداري، دار المجد، 2016، ص 372.

⁴ مرجع سابق، حسين بن الشيخ آث ملويا، ص 198.

⁵ رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 336.

⁶ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، حماية البيئة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، 2016، ص 222.

⁷ سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، 2014، ص 440.

⁸ فوزي أوصديق، شرح القانون الإداري، دار بلقيس، 2018، ص 278.

⁹ علي خطر شطناوي، القانون الإداري البيئي، دار وائل، 2017، ص 225.

¹⁰ مرجع سابق، أحمد محيو، ص 221.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

الفرع الثاني: آليات المتابعة والتقييم البيئي

تُعدّ المتابعة البيئية امتداداً طبيعياً للرقابة، غير أنها تختلف عنها من حيث الهدف والوظيفة، إذ لا تقتصر على كشف المخالفات، بل تهدف إلى تحليل الأداء البيئي وتقييم فعالية السياسات العمومية في مجال تسيير النفايات.¹

وتقوم المتابعة البيئية على جمع البيانات المتعلقة بإنتاج النفايات وأنواعها وكمياتها وطرق معالجتها، ثم تحليل هذه البيانات بشكل دوري لاستخلاص مؤشرات دقيقة حول تطور القطاع البيئي. وتساعد هذه المؤشرات في تحسين التخطيط البيئي واتخاذ القرارات المناسبة.²

كما تعتمد الدولة على تقارير التقييم البيئي التي تعدّها الهيئات المختصة أو الوكالات التقنية، والتي تتضمن دراسة شاملة لوضعية تسيير النفايات على المستوى الوطني والمحلي، مع تقديم اقتراحات لتحسين الأداء وتقليل الأثر البيئي.³

وتلعب المخططات الوطنية والمحلية لتسيير النفايات دوراً محورياً في عملية المتابعة، حيث يتم مراجعتها بشكل دوري وفقاً للمعطيات الميدانية الجديدة، مما يسمح بتكييف السياسات البيئية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.⁴

كما تساهم المتابعة في دعم مبدأ التنمية المستدامة، من خلال قياس مدى نجاح السياسات البيئية في تقليل إنتاج النفايات، وتشجيع عمليات التدوير وإعادة الاستعمال، وتقليل الاعتماد على الطمر والتخلص النهائي التقليدي.⁵

ومن بين أهم وظائف المتابعة أيضاً تعزيز الشفافية البيئية، من خلال إلزام المؤسسات بتقديم تقارير دورية حول نشاطها البيئي، مما يسمح للإدارة والمجتمع المدني بتقييم مدى احترام هذه المؤسسات للمعايير القانونية.⁶

كما تساهم المتابعة في تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في قطاع النفايات، من إدارات مركزية ومحلية ومؤسسات اقتصادية وهيئات تقنية، بما يضمن تكامل الجهود وتحقيق فعالية أكبر في حماية البيئة.⁷ وفي الأخير، يمكن القول إن الرقابة والمتابعة يشكلان نظاماً متكاملًا، حيث تُعنى الرقابة بكشف الانحرافات ومعالجتها، بينما تهدف المتابعة إلى تحسين الأداء وتطوير السياسات البيئية، مما يجعل منهما عنصرين أساسيين لضمان نجاعة نظام تسيير النفايات واستمراريته.⁸

المبحث الثاني: الآليات التقنية لتسيير النفايات في إطار المرسوم

لم تعد إدارة النفايات مقتصرة على الجوانب القانونية والإدارية فحسب، بل باتت تعتمد على مجموعة من الآليات التقنية والعلمية التي تُمكن من التطبيق العملي للتوجيهات البيئية. فبعد وضع الإطار القانوني الذي

¹ سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، 2015، ص 312.

² محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 279.

³ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 378.

⁴ عبد القادر عدو، مبادئ القانون الإداري، دار هومة، 2014، ص 278.

⁵ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 382.

⁶ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 235.

⁷ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 342.

⁸ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 318.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

يُحدد السلطات المسؤولة وينظم أساليب الرصد والتتبع، برزت الحاجة إلى تقنيات حديثة لضمان إدارة فعّالة للنفايات في جميع مراحلها، والحد من آثارها السلبية، وتعزيز الاستدامة البيئية.¹ تكمن أهمية هذه الآليات التقنية في كونها تطبيقاً عملياً للنصوص القانونية المنظمة لهذا القطاع. فالحماية البيئية الفعّالة لا تتحقق من خلال القوانين وحدها، بل تتطلب تطبيق أساليب علمية متقدمة في تصنيف النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها واستعادتها وإعادة تدويرها. كما دفعت التطورات التكنولوجية صانعي السياسات والإداريين إلى تبني مناهج جديدة قائمة على الابتكار في إدارة النفايات، متجاوزة ممارسات الطمر والتخلص التقليدية.²

تُسهّم الآليات التقنية في تحسين كفاءة الإدارة البيئية من خلال تقليل حجم النفايات المرسلة إلى مكبات النفايات وإعادة جزء منها إلى الدورة الاقتصادية عبر عمليات إعادة التدوير والاستعادة. وهذا يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يُحسّن استخدام التقنيات الحديثة من السيطرة على المخاطر البيئية، لا سيما تلك المرتبطة بالنفايات الخطرة والصناعية.³ وترتبط إدارة النفايات بموجب هذا النظام ارتباطاً وثيقاً بالبعد التقني، وتتطلب استخدام معدات وبنية تحتية متخصصة، مثل مدافن النفايات المصممة خصيصاً، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومراكز الفرز، ووسائل النقل التي تستوفي المعايير البيئية. كما تتطلب تطوير أنظمة معلومات لرصد تدفقات النفايات وتحسين عمليات صنع القرار.⁴

المطلب الأول: فرز وجمع النفايات

يُعَدّ فرز النفايات وجمعها من أهم الخطوات التقنية في أي نظام لإدارة النفايات، إذ يُعتبر شرطاً أساسياً لكفاءة العمليات اللاحقة كالنقل والمعالجة والاستخلاص والتخلص النهائي. وكلما كانت هذه المرحلة أكثر تنظيماً ودقة، ازداد أثرها الإيجابي على سلسلة القيمة بأكملها، والعكس صحيح. ويؤدي الفرز غير الكافي أو الجمع غير المنظم إلى نفايات مختلطة، وارتفاع تكاليف المعالجة، وزيادة الأثر البيئي.⁵ في أنظمة الإدارة البيئية الحديثة، يُعَدّ الفرز والجمع عنصرين أساسيين في مبدأ الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى تقليل النفايات من مصدرها وإعادة استخدامها أو تدويرها كلما أمكن، بدلاً من التخلص منها ببساطة. كما يهدف هذا النهج إلى تخفيف الضغط على مكبات النفايات والحد من استنزاف الموارد الطبيعية.⁶ وتتعرّز أهمية هذه المرحلة بدورها كحلقة وصل بين سلوك الأفراد والتنظيم الإداري. ولا يعتمد نجاح الفرز والجمع على الإجراءات الإدارية فحسب، بل أيضاً على رفع مستوى الوعي لدى المواطنين والمؤسسات بأهمية فصل النفايات والالتزام بمعايير النظافة.⁷

الفرع الأول: فرز النفايات وأنواعه وأهميته البيئية

يشير فرز النفايات إلى العملية التقنية لفصل النفايات وفقاً لنوعها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية. والهدف من ذلك هو تسهيل عمليات المعالجة اللاحقة وتوجيه كل نوع من النفايات إلى المعالجة المناسبة. تُعد هذه العملية من أهم الطرق الحديثة في إدارة النفايات، إذ تُسهّم بشكل مباشر في تحسين كفاءة النظام البيئي والحد من المخاطر.⁸

¹ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 390.

² علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 240.

³ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 250.

⁴ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 390.

⁵ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 398.

⁶ علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 252.

⁷ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 285.

⁸ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 265.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 24-61

يتم الفرز بأشكال متنوعة. أهمها الفرز من المصدر، والذي يُجرى في المنازل والمؤسسات والمصانع قبل خلط النفايات. وتُستخدم حاويات مختلفة حسب نوع النفايات (النفايات العضوية، والبلاستيك، والمعادن، والزجاج، والنفايات الخطرة). وهناك شكل آخر هو الفرز اللاحق، والذي يُجرى في مراكز متخصصة مُجهزة بأحدث المعدات الميكانيكية والتقنية لفصل النفايات بعد جمعها.¹

يُعتبر الفرز من المصدر الطريقة الأكثر ملاءمة للبيئة لأنه يُقلل من خلط النفايات ويزيد من نسبة المواد القابلة لإعادة التدوير. كما يُسهم في خفض تكاليف المعالجة والنقل. كما يحدّ من انتقال المواد الخطرة إلى النفايات المنزلية، مما يقلل من المخاطر على صحة الإنسان.²

ومن منظور بيئي، يقلل فرز النفايات من حجمها في مكبات النفايات، مما يطيل عمرها ويخفف الضغط على البنية التحتية لإدارة النفايات. علاوة على ذلك، يُمكن من استخلاص مواد قيمة كالورق والبلاستيك والمعادن والزجاج، مما يُسهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.³

ويُساهم فرز النفايات أيضًا في الحد من التلوث البيئي، لا سيما الناتج عن التحلل غير المنضبط للنفايات العضوية. ويتحقق ذلك من خلال فصل هذه النفايات ومعالجتها باستخدام عمليات بيولوجية مناسبة كالتسميد أو إنتاج الغاز الحيوي.⁴

وعلى الصعيدين القانوني والتنظيمي، يُدمج فرز النفايات في السياسات البيئية الحديثة، التي تدعمها الدولة من خلال برامج التوعية، ومشاركة المجتمع المدني، والالتزام التدريجي لبعض الجهات الاقتصادية، كالمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى.⁵

الفرع الثاني: تنظيم جمع النفايات ووسائل نقلها

يُعَدّ جمع النفايات الخطوة الثانية بعد فرزها. وهي عملية فنية وتنظيمية تهدف إلى نقل النفايات من مصدرها إلى مرافق المعالجة، أو مراكز إعادة التدوير، أو مكبات النفايات. وتُعتبر هذه الخطوة بالغة الأهمية، إذ تُرسّخ الصلة بين توليد النفايات ومراحل التخلص منها اللاحقة.⁶

يتم الجمع وفقًا لأنظمة صارمة تهدف إلى ضمان النظافة العامة ومنع انتشار الروائح الكريهة، وتكاثر الحشرات، وتسرب العصارة السامة. ولهذا السبب، تُستخدم حاويات خاصة مُحكمة الإغلاق وتوضع في أماكن مُخصصة. ويتم جمع النفايات بانتظام وبشكل دوري في مواعيد مُحددة.⁷

تتولى السلطات المحلية، ولا سيما البلديات، مسؤولية تنظيم جمع النفايات المنزلية، إما مباشرة أو عن طريق التعاقد مع منظمات عامة أو خاصة مُتخصصة. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان استمرارية خدمة جمع النفايات العامة وتحسين جودة الخدمة المُقدمة للمواطنين.⁸

يتم جمع النفايات على طول مسارات مُحددة بناءً على الكثافة السكانية ونوع النشاط الاقتصادي في المنطقة. يُتيح ذلك كفاءة أكبر في جمع النفايات، ويُقلل الوقت والتكاليف واستهلاك الوقود، وبالتالي يُخفف الانبعاثات الناتجة عن النقل.⁹

¹ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 405.

² سامي جمال الدين، مرجع سابق، ص 328.

³ حسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص 210.

⁴ فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص 292.

⁵ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 292.

⁶ مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 268.

⁷ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 336.

⁸ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 352.

⁹ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 238.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

من الناحية التقنية، تُستخدم أساليب حديثة في جمع النفايات، مثل شاحنات القمامة المزودة بأنظمة ضغط تُقلل حجم النفايات أثناء النقل، وحاويات ذات أنظمة إحكام إغلاق، ومعدات متخصصة لجمع النفايات الخطرة، الأمر الذي يتطلب إجراءات سلامة صارمة.¹

كما تُحوّل بعض الأنظمة الحديثة سجلات الجمع إلى صيغة رقمية باستخدام أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) لتحديد مسارات الشاحنات ومراقبة الالتزام بالجدول الزمنية. يُسهم ذلك في تحسين السياسات البيئية وزيادة الشفافية في إدارة النفايات العامة.² يُساعد جمع النفايات المنظم على الحد من الإلقاء غير القانوني للنفايات، وهو سبب رئيسي للتلوث الحضري. يؤدي غياب التنظيم إلى تراكم النفايات في الشوارع والأماكن العامة، مما يُشكل خطراً على الصحة العامة والبيئة الحضرية.³

علاوة على ذلك، يُقلل جمع النفايات بانتظام من الانبعاثات الناتجة عن التحلل غير المنضبط، ويُحد من انتشار الروائح والجراثيم، ويُحسن جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.⁴ وأخيراً، من المهم التأكيد على أن فعالية نظام إدارة النفايات تبدأ بجودة الفرز وتنظيم عملية الجمع، فهما أساسيان لنجاح جميع المراحل التقنية اللاحقة. وأي قصور في هذين المجالين يُؤثر بشكل مباشر على النظام البيئي بأكمله.

المطلب الثاني: معالجة وتنظيم النفايات

تُعَدّ معالجة النفايات واستعادتها من بين أكثر مجالات الإدارة البيئية تطوراً، إذ تُشير إلى التحوّل من مجرد التخلص من النفايات إلى استعادتها. وقد استلزم هذا التحوّل تقدماً ملحوظاً في السياسات البيئية الحديثة. لم يعد الهدف الأساسي مجرد دفن النفايات أو التخلص منها، بل تحويلها إلى مواد قابلة لإعادة التدوير، أو مصادر للطاقة، أو مواد خام تُسهم في الدورة الاقتصادية.⁵

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة نظراً لتزايد حجم النفايات باستمرار من الصناعة والمنازل والتجارة، وما يصاحب ذلك من ضغط على مكبات النفايات وارتفاع تكاليف أساليب المعالجة التقليدية. ولذلك، تُركّز التشريعات البيئية الحديثة على تشجيع عمليات المعالجة والاستعادة كخيار استراتيجي يُحقق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية.⁶

ترتبط معالجة النفايات ارتباطاً وثيقاً بأبعادها التقنية والعلمية. فهي تعتمد على مجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والهندسية التي تهدف إلى تعديل خصائص النفايات، والحد من مخاطرها، أو تحويلها إلى مواد أقل ضرراً. من جهة أخرى، تشير عملية الاستعادة إلى المرحلة التي يتم فيها استعادة القيمة الاقتصادية أو الطاقة للنفايات ودمجها في الاقتصاد، بدلاً من أن تصبح عبئاً.⁷

وتتجلى أهمية هذه المرحلة أيضاً في دورها في حماية الصحة العامة. فهي تُسهم في الحد من انتشار الأمراض الناجمة عن تراكم النفايات أو تحللها غير المنضبط، وفي تقليل الانبعاثات الغازية والروائح الكريهة والتلوث البصري. علاوة على ذلك، تُسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تقليل الحاجة إلى استخراج مواد خام جديدة.⁸

الفرع الأول: معالجة النفايات وتقنياتها الحديثة

¹ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 270.

² ناصر لباد، مرجع سابق، ص 412.

³ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 402.

⁴ علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 258.

⁵ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 412.

⁶ علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 265.

⁷ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 298.

⁸ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 280.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

تُعرّف معالجة النفايات بأنها سلسلة من العمليات التقنية المصممة لتعديل خصائص النفايات، أو تقليل خطورتها، أو خفض حجمها، بما يسمح بالتخلص منها بطريقة آمنة بيئياً وصحياً. وتُجرى هذه المعالجة باستخدام طرق متنوعة، تختلف باختلاف نوع النفايات (منزلية، صناعية، طبية، أو خطرة).¹ ومن أهم طرق المعالجة المعالجة الفيزيائية، التي تشمل الفرز الميكانيكي، والغربلة، والضغط، والتجفيف. وتسهم هذه العمليات في تقليل حجم النفايات وتسهيل نقلها ومعالجتها لاحقاً، فضلاً عن فصل المواد القابلة لإعادة التدوير.²

أما المعالجة الكيميائية، فتعتمد على تفاعلات كيميائية لتحديد الملوثات أو تقليل سميتها، كما هو الحال في معالجة النفايات الصناعية التي تحتوي على مواد سامة أو معادن ثقيلة. تُعدّ هذه العملية ضرورية للتخلص من النفايات الخطرة التي لا يمكن التخلص منها بالطرق التقليدية.³ يُعتبر المعالجة البيولوجية من أكثر الطرق استدامة، إذ تعتمد على الكائنات الدقيقة التي تُحلل المواد العضوية وتحولها إلى مواد مفيدة مثل السماد العضوي والغاز الحيوي. تشمل هذه الطريقة التخمر، بالإضافة إلى التحلل الهوائي واللاهوائي. تُقلل هذه العمليات من انبعاثات الغازات الضارة وتساهم في استعادة جزء كبير من النفايات.⁴

يُعدّ الحرق المُتحكم به أيضاً طريقة مهمة للمعالجة الحرارية. في هذه العملية، يتم التخلص من النفايات في درجات حرارة عالية في منشآت مُجهزة بأنظمة حديثة لترشيح الغازات والانبعاثات. تُناسب هذه الطريقة بشكل خاص النفايات الطبية والخطرة التي تُشكل تهديداً مباشراً للصحة العامة.⁵ تتضمن طريقة معالجة أخرى مدافن النفايات المُتحكم بها. هذه ليست مجرد مواقع للتخلص من النفايات، بل هي منشآت متطورة للغاية مُصممة وفقاً لمعايير بيئية صارمة. تشمل هذه المعايير احتواء النفايات، ومنع تسرب العصارة، وحماية المياه الجوفية، والرصد المنتظم لغازات التحلل.⁶ تساهم هذه التقنيات بشكل كبير في الحد من التلوث البيئي - سواء كان تلوث الهواء أو التربة أو المياه - وتساعد في السيطرة على المخاطر البيولوجية والكيميائية التي تشكلها النفايات غير المعالجة.⁷

الفرع الثاني: تئمين النفايات ومجالات الاسترجاع الاقتصادي

يشير مصطلح استعادة النفايات إلى أي عملية يتم فيها استخلاص القيمة الاقتصادية أو الطاقة أو المادية للنفايات بعد معالجتها، بهدف إعادة دمجها في الدورة الاقتصادية، بدلاً من التخلص منها نهائياً. يُعدّ هذا النهج أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الدائري، الذي تسعى السياسات البيئية الحديثة إلى تحقيقه.⁸ تتخذ عملية الاستعادة أشكالاً متنوعة، لا سيما استعادة المواد، حيث تُعاد تدوير المواد القابلة لإعادة التدوير مثل البلاستيك والورق والزجاج والمعادن. تُعالج هذه المواد لتصبح مواد خام لمختلف الصناعات، مما يقلل من استهلاك الموارد الطبيعية وتكاليف الإنتاج.⁹ هناك أيضاً استعادة المواد العضوية، حيث تُحوّل النفايات العضوية إلى سماد طبيعي (كمبوست)، يُستخدم في الزراعة لتحسين خصوبة التربة. يُعتبر هذا النوع من إعادة التدوير من أكثر الطرق الصديقة للبيئة، لأنه يُعيد المواد العضوية إلى الدورة الطبيعية.¹⁰

¹ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 422.

² سامي جمال الدين، مرجع سابق، ص 338.

³ مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص 278.

⁴ حسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص 225.

⁵ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 362.

⁶ أحمد محيو، مرجع سابق، ص 248.

⁷ فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص 305.

⁸ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 303.

⁹ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 415.

¹⁰ عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 302.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

تعتمد استعادة الطاقة على استخدام النفايات لتوليد الطاقة، إما من خلال الاحتراق المُتحكم فيه لإنتاج الكهرباء أو الحرارة، أو من خلال إنتاج الغاز الحيوي من التحلل اللاهوائي للمواد العضوية. يُعتبر هذا النوع من إعادة التدوير حلاً عصرياً يُسهم في تنويع مصادر الطاقة.¹ وتعتمد فعالية إعادة التدوير على عدة عوامل رئيسية، أهمها جودة فرز النفايات، وتوافر البنية التحتية التقنية، والاستثمار في الصناعات التحويلية، والوعي البيئي لدى المواطنين والمؤسسات.² كما تُسهم إعادة التدوير في خلق القيمة من خلال تمكين تطوير مرافق متخصصة لإعادة التدوير والمعالجة، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على المواد الخام المستوردة.³ ومن منظور بيئي، تُساعد إعادة التدوير على تقليل كمية النفايات المُرسلة إلى مكبات النفايات، والحد من التلوث الناتج عن التحلل غير المنضبط، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يؤثر إيجاباً على جودة الحياة.⁴

وفي هذا السياق، أصبحت إعادة التدوير أحد أهم مؤشرات نجاح السياسة البيئية الحديثة، إذ تُعكس مدى قدرة الدولة على تحويل النفايات من مشكلة بيئية إلى مورد اقتصادي مستدام.⁵ وختاماً، تجدر الإشارة إلى أن معالجة النفايات وإعادة تدويرها تُمثّلان مرحلة متقدمة في إدارة النفايات. وهي تستند إلى دمج الجوانب البيئية والاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي فهي تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: التلخيص النهائي من النفايات

التلخيص النهائي هو الخطوة الأخيرة في سلسلة إدارة النفايات، ولا يتم إلا بعد المراحل السابقة المتعددة من فرز وجمع ومعالجة واستخلاص. ورغم الجهود الحديثة المبذولة لتقليل هذه الخطوة قدر الإمكان من خلال إعادة التدوير والاستخلاص، إلا أنها تبقى ضرورية، إذ أن بعض النفايات، ولا سيما النفايات الخطرة أو المختلطة، لا يمكن استخلاصها أو معالجتها، وبالتالي تفقد قيمتها الاقتصادية.⁶

تكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة في السياسة البيئية، لأنها تمثل خط الدفاع الأخير لحماية البيئة والصحة العامة من المخاطر التي تشكلها النفايات. فأبي قصور في أساليب التلخيص النهائي قد يؤدي إلى تلوث التربة والمياه والهواء، فضلاً عن عواقب وخيمة على صحة الإنسان والحيوان. ولذلك، تخضع هذه العمليات لمعايير فنية صارمة تفرضها القوانين البيئية الحديثة لضمان السيطرة على الآثار البيئية.⁷

لم يعد تطوير مفهوم التلخيص النهائي مقتصرًا على الطمر أو الحرق التقليديين، بل يعتمد الآن على تقنيات هندسية وبيئية متقدمة للحد من الانبعاثات والتحكم في عسارة النفايات الغازية والسائلة، فضلاً عن تطبيق أنظمة مراقبة مستمرة في المنشآت المعنية.⁸

الفرع الأول: مراكز الردم التقني كآلية هندسية للتلخيص النهائي من النفايات

¹ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 348.

² علي خطار شطناوي، مرجع سابق، ص 272.

³ ناصر لباد، مرجع سابق، ص 430.

⁴ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 288.

⁵ رشيد خلوفي، مرجع سابق، ص 366.

⁶ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 355.

⁷ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، حماية البيئة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، 2016، ص 298.

⁸ ماجد راغب الحلو، القانون الإداري البيئي، دار الجامعة الجديدة، 2017، ص 422.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 24-61

تُعدّ مدافن النفايات المُدارة من أهم الحلول المعتمدة للتخلص النهائي من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير. وهي ليست مكبات عشوائية، بل منشآت متطورة تقنيًا ومعقدة تلتزم بلوائح بيئية صارمة. تهدف هذه اللوائح إلى عزل النفايات عن البيئة الطبيعية ومنع تلامسها المباشر مع التربة والمياه الجوفية والهواء.¹

تُبنى هذه المنشآت استنادًا إلى دراسات فنية مُسبقة تُحلل عوامل مثل نوع التربة، ومستويات المياه الجوفية، واتجاه الرياح، ومسافة الموقع عن المناطق المأهولة بالسكان. وهذا يُقلل من المخاطر البيئية والصحية المُحتملة. كما أنها مُجهزة بطبقات متعددة من العزل مصنوعة من مواد طبيعية وصناعية لمنع تسرب عصارة النفايات الناتجة عن تحللها.²

تُعدّ عصارة النفايات من أخطر المُنتجات الثانوية لمدافن النفايات المُدارة، لاحتوائها على مواد عضوية وكيميائية، فضلًا عن مُلوثات، يُمكن أن تُلوّث المياه الجوفية إذا لم يتم جمعها ومعالجتها بشكل صحيح. لذا، تُجهّز مكبات النفايات بأنظمة خاصة لجمع ومعالجة عصارة النفايات.³

كما تحتوي هذه المنشآت على أنظمة لالتقاط الغازات الناتجة عن التحلل، وأهمها غاز الميثان وثنائي أكسيد الكربون. وفي بعض الحالات، يمكن استخدام هذه الغازات لاستعادة الطاقة، وهو ما يندرج تحت مفهوم استعادة الطاقة - حتى أثناء التخلص النهائي من النفايات.⁴

تخضع مكبات النفايات لمراقبة مستمرة ومنظمة. ويشمل ذلك تحليل التربة والمياه والهواء المحيطة، بالإضافة إلى مراقبة استقرار خلايا المكب. وبعد ملء المكبات، تُغلق بتغطيتها بطبقات عازلة، وتُنفذ تدابير للمعالجة البيئية، مثل زراعة الأشجار أو تحويل المنطقة إلى مساحات خضراء.⁵

تُكمن أهمية مكبات النفايات المُخططة جيدًا في الحد بشكل كبير من المخاطر المرتبطة بالتخلص غير المنضبط من النفايات، مثل انتشار الروائح الكريهة، وتكاثر الحشرات والقوارض، وانتقال الأمراض. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد على الالتزام بالمعايير الفنية، والإدارة السليمة، والمراقبة المستمرة.⁶

الفرع الثاني: الحرق المراقب والتعامل مع النفايات الخطرة

يُعدّ الحرق المُتحكّم به أحد أهم طرق التخلص النهائي من النفايات، لا سيما تلك التي لا يُمكن معالجتها أو إعادة تدويرها، مثل النفايات الطبية، والنفايات الصناعية الخطرة، وبعض النفايات الكيميائية. في هذه العملية، تُحرق النفايات في مصانع صناعية متخصصة عند درجات حرارة عالية جدًا، مع التحكم في جميع مراحل الاحتراق. يتميز الحرق المُتحكّم به بقدرته العالية على تقليل حجم النفايات بنسبة كبيرة، قد تتجاوز 90%، كما أنه يقضي على الجراثيم ومسببات الأمراض. وهذا ما يجعله مناسبًا بشكل خاص للنفايات البيولوجية الخطرة. علاوة على ذلك، يُساعد على تقليل الاعتماد على مكبات النفايات، وبالتالي تخفيف الضغط عليها. مع ذلك، ورغم فعاليته، تُثير هذه التقنية مخاوف بيئية بشأن الانبعاثات الغازية مثل

¹ ناصر لباد، القانون الإداري، دار المجد، 2016، ص 440.

² حسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص 235.

³ رشيد خلوفي، قانون البيئة، د.م.ج، 2012، ص 372.

⁴ علي خطار شطناوي، القانون البيئي، دار وائل، 2018، ص 284.

⁵ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، د.م.ج، 2019، ص 258.

⁶ عبد القادر عدو، مبادئ القانون الإداري، دار هومة، 2014، ص 312.

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

الديوكسينات، وأكاسيد النيتروجين، وثنائي أكسيد الكربون. يتطلب ذلك تجهيز محطات حرق النفايات بأنظمة متطورة لمعالجة الغازات وتنظيفها قبل إطلاقها في الغلاف الجوي، وفقاً لمعايير بيئية صارمة.¹

توجد تقنيات مصاحبة للحرق المُتحكم به، مثل المعالجة الكيميائية المسبقة للنفايات الخطرة قبل حرقها، أو تثبيتها لتحويلها إلى مواد أقل خطورة، أو تغليفها لعزلها عن البيئة. تهدف هذه التقنيات إلى الحد من التفاعلات الكيميائية الضارة.²

في بعض الأنظمة الحديثة، تُستعاد الطاقة المتولدة أثناء الحرق. تُستخدم الحرارة لتوليد الكهرباء أو لأغراض التدفئة الصناعية، مما يجعل عملية التخلص من النفايات مصدراً إضافياً للطاقة بمعنى "استعادة الطاقة من النفايات".³

تخضع عمليات الحرق المُتحكم به أيضاً لمراقبة دقيقة، تشمل، من بين أمور أخرى، درجة الحرارة ومحتوى الأكسجين وتكوين الغازات المنبعثة. يشمل ذلك أيضاً تسجيل نوع النفايات المحروقة، لا سيما النفايات الطبية التي تتطلب إجراءات خاصة لمنع انتقال العدوى.⁴

من جهة أخرى، تُتبع رحلة النفايات الخطرة من لحظة توليدها وحتى التخلص النهائي منها بشكل كامل من خلال نظام توثيق ومراقبة. صُمم هذا النظام لمنع التعامل غير القانوني معها، مثل الإلقاء العشوائي أو إعادة استخدامها بشكل غير مناسب.⁵

تشير التوجهات الحديثة في السياسة البيئية إلى أن التخلص النهائي من النفايات، سواءً عن طريق الدفن أو الحرق، يجب أن يبقى خياراً ثانوياً. ينبغي إعطاء الأولوية للاستعادة وإعادة التدوير، لأن الهدف النهائي هو تقليل توليد النفايات، وليس مجرد التخلص منها.⁶ يمكن القول إن التخلص النهائي من النفايات خطوة ضرورية، ولكن يجب تنظيمها بدقة من الناحيتين الفنية والقانونية، مع تقليل الاعتماد عليها تدريجياً من خلال تطوير تقنيات المعالجة والاستعادة، وذلك لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية المستدامة.

¹ مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري والضبط الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 290.

² سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، 2015، ص 348.

³ فوزي أوصديق، شرح القانون الإداري، دار بلقيس، 2018، ص 315.

⁴ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 315.

⁵ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 428.

⁶ عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 305.

خلاصة الفصل

تُظهر دراسة في الفصل الثاني، بعنوان "الآليات الإدارية والتنظيمية والتقنية لإدارة النفايات"، أن المشرعين سعوا إلى إنشاء نظام متكامل يضمن رقابة فعّالة في جميع مراحل إدارة النفايات. وقد تحقق ذلك من خلال مزيج من التدابير القانونية والإدارية والتقنيات الحديثة. لم يعد ضمان حماية البيئة مقتصرًا على اعتماد المعايير القانونية العامة فحسب، بل بات يتطلب آليات عملية تضمن التطبيق الفعّال لهذه المعايير على أرض الواقع، لا سيما في ظل تزايد حجم النفايات باستمرار وتعقيد آثارها على البيئة والصحة العامة.

وتُبين الدراسة أن الآليات الإدارية والتنظيمية تؤدي دوراً محورياً في إدارة النفايات، إذ تُشكل إطاراً لتنظيم مختلف الأنشطة في هذا القطاع. ويتجلى ذلك بوضوح في نظام الترخيص والاعتماد، الذي يخضع الأنشطة الضارة بالبيئة للمراقبة المسبقة كإجراء وقائي. وهذا يُتيح للسلطات التحقق من الامتثال للمتطلبات الفنية والبيئية قبل بدء النشاط. علاوة على ذلك، يُساعد هذا النظام في الحد من الأنشطة غير المنظمة التي قد تُشكل خطراً على البيئة والصحة العامة.

تعتمد فعالية هذه الآليات أيضاً على دور السلطات والهيئات المعنية على المستويين المركزي والمحلي. وتتولى هذه الهيئات مسؤولية تنظيم ومراقبة والإشراف على تدابير حماية البيئة اللازمة، واعتمادها. وقد منحها المشرعون صلاحيات واسعة، تشمل الإشراف والتفتيش وإصدار القرارات الإدارية وفرض تدابير رادعة في حالات المخالفات البيئية. مع ذلك، قد يؤدي تعدد الجهات الفاعلة في إدارة النفايات أحياناً إلى تداخل المسؤوليات ونقص التنسيق، مما يُضعف فعالية النظام البيئي.

أظهرت الدراسة أن المراقبة والإشراف عنصران أساسيان للامتثال لأنظمة إدارة النفايات. فالمراقبة تُمكن من رصد المخالفات والانحرافات البيئية واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بينما يُقيم الإشراف فعالية السياسات البيئية ويُحسن الأداء العام لنظام الإدارة. وقد أسهمت التطورات التكنولوجية، من خلال تطبيق أساليب حديثة لرصد وتتبع وجمع البيانات البيئية، في تعزيز هذه الآليات.

وفيما يتعلق بالآليات التقنية، من الواضح أن التطورات الحديثة في إدارة النفايات لم تعد تعتمد على الأساليب التقليدية للتخلص المباشر من النفايات. بدلاً من ذلك، يركزون على نهج حديث يهدف إلى الحد من توليد النفايات من المصدر، وتعزيز جمعها بشكل منفصل، وتطوير عمليات المعالجة والاستخلاص وإعادة

الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24

التدوير. ويعكس هذا التوجه التحول نحو الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى تحويل النفايات من عبء بيئي إلى مورد قابل للاستخدام.

كما أظهرت الدراسة أن الفرز والجمع يشكلان أساس نظام إدارة النفايات، إذ يؤثران بشكل مباشر على فعالية المراحل اللاحقة. فكلما كانت عملية الفرز أكثر دقة وتنظيماً، زادت نسبة النفايات القابلة لإعادة التدوير أو الاستخلاص، وانخفضت كمية النفايات التي ينتهي بها المطاف في مكبات النفايات أو محارقها. علاوة على ذلك، يُسهم تنظيم الجمع والنقل وفقاً للمعايير الفنية الحديثة في الحد من التلوث وتحسين الصحة العامة.

وقد تبين أيضاً أن معالجة النفايات واستخلاصها من أهم التوجهات الحديثة في السياسة البيئية. تهدف عمليات المعالجة إلى تقليل خطورة النفايات أو تعديل خصائصها، بينما يهدف الاستخلاص إلى استعادة قيمتها الاقتصادية أو الطاقة. وهذا بدوره يحافظ على الموارد الطبيعية، ويخفف الضغط على مكبات النفايات، ويخلق قيمة اقتصادية جديدة من خلال صناعات إعادة التدوير واستخلاص الطاقة. على الرغم من التقدم الكبير في معالجة النفايات واستعادتها، يبقى التخلص النهائي منها أمراً بالغ الأهمية، إذ لا يمكن إعادة تدوير بعض النفايات. ولذلك، تنص التشريعات الحديثة على إنشاء مدافن نفايات خاضعة للرقابة ومحطات حرق النفايات كحلول نهائية، تعمل وفق لوائح بيئية وصحية صارمة للحد من المخاطر وتقليل الآثار البيئية السلبية.

على الرغم من الجهود المبذولة في إدارة النفايات، حددت الدراسة عدة تحديات لا تزال تعيق فعالية النظام بشكل كامل. تشمل هذه التحديات نقص الموارد المالية والتقنية، وعدم كفاية البنية التحتية لمعالجة النفايات وإعادة تدويرها، وضعف الوعي البيئي لدى بعض الأفراد والمؤسسات، واستمرار بعض الممارسات غير المنضبطة التي تؤثر سلباً على البيئة والصحة العامة.

لا يعتمد نجاح سياسات إدارة النفايات على فعالية التشريعات والتقنيات الحديثة فحسب، بل يعتمد أيضاً على مشاركة مختلف الجهات المعنية - الحكومة، والمؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني، والأفراد - في جهد تعاوني لإرساء ثقافة بيئية قائمة على المسؤولية المشتركة والاستخدام الأمثل للموارد.

وختاماً، نظراً لارتباطها المباشر بحماية البيئة والصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، أصبحت إدارة النفايات من أهم التحديات في السياسة البيئية الراهنة. لذا، فإن فعالية الإطار القانوني والإداري والتقني في هذا المجال لا تزال تعتمد على قدرة الدولة على تطوير أساليب الإدارة، وتعزيز آليات الرصد والرقابة، وتشجيع الاستثمار في تقنيات المعالجة وإعادة التدوير، وتكثيف برامج التوعية البيئية. وهذا من شأنه أن يُسهم في وضع سياسة بيئية فعالة ومستدامة.

الخاتمة

تُعد إدارة النفايات مشكلة بيئية راهنة تكتسب أهمية متزايدة في ظل التغيرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية العالمية، لما لها من تأثير مباشر على البيئة والصحة العامة والتوازن البيئي. وقد أقرت العديد من القوانين الحديثة بخطورة هذه المشكلة، وسعت إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية للتحكم في مختلف مراحل إدارة النفايات والحد من مخاطرها. وقد طبقت السلطة التشريعية ذلك من خلال المرسوم رقم 24-61، الذي ينظم قطاع إدارة النفايات ويحدد آليات إدارته ومراقبته.

وثُبتت هذه الدراسة، بعنوان "قانون إدارة النفايات وفقاً للمرسوم 24-61"، أن السلطة التشريعية سعت إلى حماية بيئية أكثر فعالية من خلال إنشاء إطار قانوني شامل يتضمن الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية. وقد تحقق ذلك من خلال إخضاع الأنشطة المتعلقة بالنفايات لنظام ترخيص واعتماد، وتحديد صلاحيات الجهات والسلطات المختصة، وتعزيز آليات الرصد والرقابة لضمان الامتثال للوائح البيئية والصحية.

كشفت الدراسة أن المرسوم رقم 24-61 ليس مجرد إجراء نظري، بل ينظم بالتفصيل مختلف مراحل إدارة النفايات، بدءاً من الفرز والجمع والنقل، وصولاً إلى المعالجة والاستخلاص والتخلص النهائي، وذلك وفقاً للوائح فنية وبيئية محددة. كما يُظهر المرسوم نهجاً عصرياً، إذ ينتقل من أساليب التخلص التقليدية من النفايات إلى التركيز على استخلاصها واستغلال قيمتها الاقتصادية والطاقيّة، في إطار مبادئ الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة.

أوضحت الدراسة أن الإدارة تضطلع بدور محوري في تنفيذ أحكام المرسوم من خلال مراقبة الأنشطة المتعلقة بالنفايات قبل التخلص منها وبعده، وإصدار التصاريح، والتحقق من الامتثال للمتطلبات القانونية والفنية المفروضة. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه الآليات تعتمد على توافر الموارد البشرية والفنية والمادية، فضلاً عن ضرورة التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية.

كما أظهر المرسوم أن الإدارة تضطلع بدور محوري في تنفيذ أحكامه من خلال مراقبة الأنشطة المتعلقة بالنفايات قبل التخلص منها وبعده، وإصدار التصاريح، وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والفنية المفروضة. أظهرت الدراسة أن الآليات التقنية المستخدمة في إدارة النفايات، ولا سيما تطوير تقنيات الفرز والمعالجة والاستخلاص وإعادة التدوير، أصبحت عنصراً أساسياً في السياسة البيئية الحديثة. وهذا يُسهم في تقليل كمية النفايات المُلقاة في مكبات النفايات أو محارقها، وبالتالي حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

وعلى الرغم من أهمية أحكام المرسوم 24-61، فقد سلطت الدراسة الضوء على عدد من التحديات التي قد تعيق التطبيق الفعال لهذا النظام. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية البنية التحتية لمعالجة النفايات واستخلاصها، ومحدودية القدرات التقنية في بعض البلديات، وضعف الوعي البيئي لدى بعض الأفراد والمؤسسات، واستمرار ممارسات إلقاء النفايات غير القانونية دون رقابة.

كما أن تعدد الجهات الفاعلة في إدارة النفايات قد يؤدي أحياناً إلى تداخل المسؤوليات وضعف التنسيق الإداري، مما يُضعف فعالية الرصد والرقابة. ويتطلب التطور المستمر لأنواع النفايات، وخاصة النفايات الصناعية والإلكترونية والطبية، تشريعات تواكب التطورات التكنولوجية والبيئية الحديثة.

لتعزيز فعالية قانون إدارة النفايات المنصوص عليه في المرسوم رقم 24-61، يلزم اتخاذ تدابير وإجراء إصلاحات لتطوير الإطار القانوني والعمل في هذا المجال. تشمل المقترحات الرئيسية ما يلي:

- تعزيز الإطار القانوني لإدارة النفايات من خلال وضع لوائح أكثر تفصيلاً بشأن الفرز والمعالجة وإعادة التدوير.

- تزويد البلديات بالموارد المادية والبشرية والتقنية اللازمة لضمان إدارة فعالة للنفايات.
- تشجيع الاستثمار في إعادة التدوير واستعادة الطاقة من خلال تقديم حوافز ومزايا للشركات العاملة في هذا القطاع.
- إنشاء مرافق حديثة للفرز والمعالجة وإعادة التدوير تُلبّي أعلى المعايير البيئية والتقنية.
- زيادة الرقابة البيئية على الشركات المنتجة للنفايات، لا سيما تلك التي تُنتج النفايات الخطرة والصناعية والطبية. تطوير آليات رقمية لتتبع النفايات ومراقبة مراحل التخلص منها المختلفة لضمان الشفافية والكفاءة.
- تكثيف حملات التوعية البيئية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام لتعزيز الوعي البيئي لدى السكان. تشجيع جمع النفايات بشكل منفصل من المصدر من خلال توفير حاويات مناسبة وتحفيز المواطنين على المشاركة في عمليات إعادة التدوير.
- دعم البحث العلمي في مجال التقنيات البيئية الحديثة لمعالجة النفايات وإعادة تدويرها.

- تحسين التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بإدارة النفايات لتجنب تداخل المسؤوليات ورفع كفاءة العمل الإداري والإشرافي.

ختامًا، يُمثل المرسوم التنفيذي رقم 24-61 خطوةً هامة نحو تعزيز الحماية القانونية للبيئة وتحسين نظام إدارة النفايات. مع ذلك، فإن فعالية هذه الأحكام تعتمد على تطبيقها العملي ومدى التعاون بين مختلف الجهات المعنية - الحكومة، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والأفراد - لخلق بيئة صحية ومتوازنة تضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في حياة نظيفة وآمنة.

قائمة المراجع ع

أولاً: النصوص القانونية (الدساتير – القوانين – المراسيم – الجريدة الرسمية)

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001 .
- المرسوم التنفيذي رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

ثانياً: الكتب

- عبد القادر بن عيسى، حماية البيئة في التشريع الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2022 .
- ناصر لباد، المدخل إلى القانون البيئي، دار هومة، الجزائر، 2018 .
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري البيئي، دار بلقيس، الجزائر، 2017 .
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018 .
- محمد الصغير بعلي، البيئة والتنمية في الجزائر، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2021 .
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، 2020 .
- ناصر لباد، القانون الإداري (الجزء الثاني: النشاط الإداري)، دار المجد، الجزائر، 2016 .
- ناصر لباد، القانون البيئي والتنمية المستدامة، منشورات بغداد، الجزائر، 2023 .
- عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022 .
- فاطمة الزهراء بن دادة، الحوكمة البيئية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2024 .
- يوسف ديد، القانون البيئي وآليات الحماية القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2023 .
- بلقاسم سعد الله، المسؤولية القانونية في مجال حماية البيئة، دار الهدى، الجزائر، 2024 .
- مريم بوساق، مبادئ القانون البيئي الحديث، دار هومة، الجزائر، 2023 .
- عبد الرحمن خلفي، القانون الجنائي البيئي، دار بلقيس، الجزائر، 2022 .
- نوال بوحفص، الحوكمة البيئية في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2024 .
- ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2016 .
- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، 2014 .
- عبد القادر عدو، مبادئ القانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2014 .
- حسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2013 .
- رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 .
- علي خطار شطناوي، القانون الإداري البيئي، دار وائل، 2017 .
- سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، 2015 .
- فوزي أوصديق، شرح القانون الإداري، دار بلقيس، 2018 .
- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، حماية البيئة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، 2016 .
- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022 (و2019 في طبعات أخرى) .
- سامية لطرش، الاقتصاد الدائري في التشريع البيئي، دار هومة، 2023 .
- (Samia Kherfi) ، Déchets et économie verte en Algérie 2023 .
- Djamil Mansouri, L'évolution du droit environnemental algérien, ENAG, 2024.
- Samir Bensaad, Le droit algérien de l'environnement et ses réformes récentes, Éditions Kasbah, 2024.

- Abdelhak Lamari, *La valorisation économique des déchets*, OPU, 2023.

ثالثاً: المذكرات الجامعية

- حسنة براش، *تسيير النفايات في القانون الجزائري*، مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2020 .

رابعاً: المقالات والمجلات العلمية

- شريف هنية، “التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر”، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 9، ع 1، 2020 .
- مجاجي منصور، “رخصة جمع النفايات في التشريع الجزائري”، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 11، ع 2، 2024 .
- مجاجي منصور، “تطور مفهوم النفايات القابلة للاسترجاع”، مجلة الباحث، 2024 .
- عبد القادر فنيطس، “الإطار المفاهيمي للنفايات في القانون البيئي”، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، 2019 .
- عبد القادر فنيطس، “تسيير النفايات في القانون الجزائري”، مجلة الدراسات القانونية، 2020 .
- خالد شابي، “مبدأ الوقاية في القانون البيئي”، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2021 .
- Nadia Zerrouki, “La gouvernance environnementale en Algérie”, *Revue de droit administratif*, 2024.
- Karim Aït Amar, “Transition environnementale et droit économique en Algérie”, 2024.
- Farid Benyelles, “L’encadrement réglementaire des déchets recyclables en Algérie”, 2024.
- Yacine Ferhati, “La modernisation de la gouvernance environnementale en Algérie”, 2024.

خامساً: التقارير والهيئات الدولية

- الأمم المتحدة، *أهداف التنمية المستدامة 2030*، 2015 .
- UNEP, *Waste Management and Circular Economy Report*, 2020.
- UNEP, *Waste Segregation Guidelines*, 2019–2020.
- UNEP, *Waste Prevention Strategies*, 2019.
- UNEP, *Final Waste Disposal Methods Report*, 2020.
- OECD, *Circular Economy Principles*, 2022.
- OECD, *Environmental Policy Principles*, 2021.
- OECD, *Green Economy Tools*, 2022.
- OECD, *Green Entrepreneurship and Waste Recovery*, 2024.
- European Commission, *Circular Economy Action Plan*, 2020.
- European Environment Agency, *Waste Transport Standards*, 2021.
- World Bank, *Green Growth and Circular Economy in North Africa*, 2023.

- World Bank, *Environmental Legal Reform in North Africa*, 2023.
- ISWA, *Global Waste Management Outlook*, 2023.
- UNEP, *Global Circular Waste Outlook*, 2024.
- African Development Institute, *Circular Economy in Emerging Legal Systems*, 2023.
- European Bank for Reconstruction and Development, *Circular Economy Legal Frameworks*, 2022.
- International Labour Organization, *Informal Sector Environmental Integration*, 2023.
- Banque mondiale ‘*Green Growth Report*, 2023.

سادساً: المراجع الأجنبية (كتب ودراسات)

- Philippe Billet, *Droit de l’environnement*, Dalloz, Paris, 2018–2020.
- Michel Prieur, *Droit de l’environnement*, Dalloz, 2018.
- Jean-Marc Fauré, *Gestion des déchets*, L.G.D.J, Paris, 2019.
- Conseil d’État français, *Jurisprudence environnementale relative aux déchets*, 2016.

سابعاً: المحاضرات والمراجع العامة

- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية .
- مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري والضبط الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2015 .

الفهرس

Table des matières

الإهداء.....	
شكر و عرفان.....	
المقدمة..... أ	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات في ظل المرسوم 61-24	
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتسيير النفايات وفق المرسوم 13.....	
المطلب الأول: تعريف النفايات وتصنيفها في المرسوم 15.....	
الفرع الأول: تعريف النفايات: 16.....	
الفرع الثاني: تصنيف النفايات حسب المرسوم التنفيذي رقم 61-24 18.....	
المطلب الثاني: مفهوم تسيير النفايات ومراحل حسب المرسوم 20.....	
الفرع الأول: مفهوم تسيير النفايات 20.....	
الفرع الثاني: مراحل تسيير النفايات 21.....	
المطلب الثالث: المبادئ المعتمدة في المرسوم (الوقاية، الملوث يدفع...) 23.....	
الفرع الأول: مبدأ الوقاية في مجال تسيير النفايات 24.....	
الفرع الثاني: مبدأ الملوث يدفع في التشريع البيئي الجزائري 25.....	
المبحث الثاني: الإطار القانوني الذي جاء به المرسوم 61-24 25.....	
المطلب الأول: أهداف ومجال تطبيق المرسوم 27.....	
الفرع الأول: أهداف المرسوم التنفيذي رقم 61-24 28.....	
الفرع الثاني: مجال تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 61-24 29.....	
المطلب الثاني: تنظيم نشاطات تسيير النفايات 30.....	
الفرع الأول: الإطار القانوني لنشاطات تسيير النفايات 31.....	
الفرع الثاني: آليات تنظيم ومراقبة نشاطات تسيير النفايات 32.....	
المطلب الثالث: المسؤولية القانونية والعقوبات 32.....	
الفرع الأول: المسؤولية القانونية في مجال تسيير النفايات 33.....	
الفرع الثاني: العقوبات المقررة لمخالفة أحكام تسيير النفايات 34.....	
خلاصة الفصل 35.....	
الفصل الثاني: الآليات الإجرائية والتقنية لتطبيق المرسوم 61-24	
المبحث الأول: الآليات الإدارية والتنظيمية في المرسوم 47.....	
المطلب الأول: نظام التراخيص والاعتمادات 48.....	

49.....	الفرع الأول: نظام التراخيص الإدارية في مجال تسيير النفايات
50.....	الفرع الثاني: نظام الاعتمادات ودوره في تنظيم أنشطة تسيير النفايات
51.....	المطلب الثاني: دور الهيئات والسلطات المختصة
52.....	الفرع الأول: دور الهيئات المركزية المختصة في تسيير النفايات
53.....	الفرع الثاني: دور الهيئات والسلطات المحلية في مجال تسيير النفايات
54.....	المطلب الثالث: الرقابة والمتابعة
55.....	الفرع الأول: الرقابة الإدارية والميدانية على أنشطة تسيير النفايات
56.....	الفرع الثاني: آليات المتابعة والتقييم البيئي
56	المبحث الثاني: الآليات التقنية لتسيير النفايات في إطار المرسوم
57.....	المطلب الأول: فرز وجمع النفايات
57.....	الفرع الأول: فرز النفايات وأنواعه وأهميته البيئية
58.....	الفرع الثاني: تنظيم جمع النفايات ووسائل نقلها
59.....	المطلب الثاني: معالجة وتثمين النفايات
59.....	الفرع الأول: معالجة النفايات وتقنياتها الحديثة
60.....	الفرع الثاني: تثمين النفايات ومجالات الاسترجاع الاقتصادي
61.....	المطلب الثالث: التخلص النهائي من النفايات
61.....	الفرع الأول: مراكز الردم التقني كآلية هندسية للتخلص النهائي من النفايات
62.....	الفرع الثاني: الحرق المراقب والتعامل مع النفايات الخطرة
64	خلاصة الفصل
56	الخاتمة
77	قائمة المراجع